مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة

" دراسة تحليلية مقارنة "

“A Comparison of Income Tax and Zakat on Collecting Public Revenues”

إعداد: حسام أيمن طه ملك

إشراف: د. عبد الله أحمد الدعاس

قدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

حزيران، 2020

التفويض

انا الطالب "حسام أيمن طه ملك" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند الطلب.

الأسم: حسام أيمن طه ملك

التوقيع: 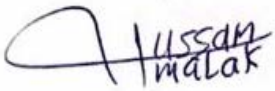

التاريخ 2020/06/22

قرار لجنة المناقشة

"مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة "

"دراسة تحليلية مقارنة"

وأجيزت بنجاح بتاريخ: 22-06-2020

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
أ.د سناء مسوده	عضواً داخلياً ورئيساً	الشرق الأوسط	.....
د. عبد الله الدعاس	مشرفاً	الشرق الأوسط	.....
د. مظهر حمدالله	ممتحناً خارجياً	الزيتونة الأردنية	.....

بسم الله الرحمن الرحيم

(

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

(صدق الله العظيم)(

(البقرة: من الآية 3)

الشكر والتقدير

في البداية أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين، وعلى جميع نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

وأخص بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الدكتور **عبد الله أحمد الدعاس**، وذلك وفاءً وتقديراً واعترافاً مني بالجميل على إشرافه وإتمام هذا الرسالة، الذي قدم لجميع الطلبة العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة، فكان لنا نوراً يضيء الظلمة التي تقف في طريقنا، هو من زرع التفاؤل في قلوبنا وقدم لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار، له منا كل الشكر والامتنان

وأُتقدم بالتقدير والشكر إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى أصحاب الفضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع دكاترة جامعة الشرق الأوسط الأفاضل وأخص بالشكر والتقدير إلى من رحل الى جوار ربه ومن كان لنا نوراً وهداية الى هذا الطريق.

الدكتور خالد جمال الجعارات –رحمه الله–

وأخيراً، أتقدم بجزيل شكري إلي كل من مدوا لي يد العون والمساعدة وساهموا في إتمام هذه الدراسة على أكمل وجه.

الاهداء

إلى الذين علّموني كيف أرتب الحروف، والارقام، وفتحوا أمامي طريق العلم والثقافة...الذين علموني حرفًا أو مرحلة دراسية كاملة إليهم جميعًا، أسجل لهم تقديري، وأهديهم هذه الرسالة...

إلى أمي الحبيبة...

ضحت من أجلي بالكثير وعانت من أجلي الكثير، علمتني معنى الحب علمتني معني العطف، كانت دائماً توجهني في حياتي أصبحت قوياً بها أصبحت إنساناً بسببها، ولا أستطيع أن أوفي ولو بالبسيط من تضحياتها، لم يحالفني الحظ لترى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار

-رحمك الله يا امي-

إلى عائلتي الغالية...

إلى مالكي في الحياة.. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى أخي...

الى من شاركتني فرحي وحزني... الى من ساندتني دوما... رفيق دربي

إلى خالتي العزيزة...

كنت ولا زلت كالنخلة الشامخة تعطي بلا حدود، فجزاك عنا أفضل ماجزى العاملين المخلصين وبارك الله لك وأسعدك أينما حطت بك الرحال

إلى أصدقائي وأحبتي...

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم، حقاً سعيتم فكان السعي مشكوراً، إن جف حبري عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء الحب تعبيراً.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

التفويض ---------- **ب**
قرار لجنة المناقشة---------- **ج**
بسم الله الرحمن الرحيم---------- **د**
الشكر والتقدير---------- **ه**
الاهداء ---------- **و**
فهرس المحتويات---------- **ز**
قائمة الجداول---------- **ذ**
الملخص---------- **ي**
ABSTRACT ---------- **ك**
الفصل الأول ---------- **1**
1-1 المقدمة 2
2-1مشكلة الدراسة وأسئلتها 5
3-1 أهداف الدراسة 7
4-1 أهمية الدراسة 7
5-1 فرضيات الدراسة 7
6-1أنموذج الدراسة 9
7-1المصطلحات الإجرائية 9
8-1 حدود الدراسة 10
9:1 محددات الدراسة 10
الفصل الثاني---------- **11**
1-2 تمهيد 12
2-2 مفهوم الزكاة وبعض الاحكام المتعلقة بها 12
1-2-2 المفهوم العام للزكاة ---------- **12**
2-2-2 أهداف الزكاة---------- **14**
3-2 أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة 17
1-3-2 أوجه الشبه بين الزكاة والضريبة---------- **17**
2-3-2 أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة---------- **18**
4-2 كيفية وطرق احتساب الزكاة 20
5-2 مصارف الزكاة 22

2-5-1 الأصناف التي تجوز فيها الزكاة ---------- 23
2-6 الضريبة في الاسلام.....27
2-6-1 أساس وضع الضريبة في الإسلام:---------- 31
2-7 خطوات تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وحساب مقدارها:.....37
2-8 الاطار العام للنظام الضريبي.....37
2-8-1 المفهوم العام للضريبة---------- 37
2-8-2 مميزات النظام الضريبي ---------- 38
2-8-3 أنواع الدخول الخاضعة لضريبة الدخل ---------- 39
2-8-4 أهداف فرض الضرائب---------- 40
2-8-5 أنواع الضرائب---------- 42
2-8-6 معدلات ضريبة الدخل للاشخاص ---------- 44
2-8-7 مبادئ الضرائب ---------- 46
2-8-8 مشاكل الضرائب---------- 47
2-9الدراسات السابقة 49
2-9-1 الدراسات باللغة العربية---------- 49
2-9-2 الدراسات باللغة الأجنبية---------- 55
9:2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:.....59
الفصل الثالث ---------- 60
3-1 تمهيد.....61
3-2 منهجية الدراسة 61
3-3مجتمع الدراسة.....62
3-4 اجراءات الدراسة.....62
الفصل الرابع ---------- 64
4-1 تمهيد.....65
4-2 اختبار فرضيات الدراسة 65
الفصل الخامس ---------- 81
5-1تمهيد 82
5-2نتائج الدراسة.....82
5-3 توصيات الدراسة 83
- **المراجع باللغة العربية ---------- 85**
الملحقات (مخرجات التحليل الاحصائي) ---------- 91

قائمة الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
(1-4)	إيرادات الدولة من الضريبة والزكاة لجميع السنوات 2016-2018	65
(2-4)	مجموع إيرادات الدولة من الضريبة والزكاة لجميع السنوات 2016-2018	66
(3-4)	اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من إجمالي ضريبة الدخل والزكاة لجميع قطاعات الدراسة خلال سنوات 2016-2018	67
(4-4)	تحليل ضريبة الدخل والزكاة في القطاعات المصارف الاردنية	68
(5-4)	متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في المصارف الاردنية	70
(6-4)	اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في قطاع المصارف الاردنية خلال الاعوام 2016-2018	70
(7-4)	تحليل ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية	71
(8-4)	متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية	72
(9-4)	اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018	73
(10-4)	تحليل ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية	74
(11-4)	متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية	76
(12-4)	اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018	76
(13-4)	تحليل ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية	77
(14-4)	متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية	79
(15-4)	اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018	79

مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة

إعداد

حسام أيمن طه ملك

إشراف

الدكتور عبد الله أحمد الدعاس

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اجراء مقارنة بين متحصلات الايرادات العامة الاردنية من ضريبة الدخل ومقارنتها مع متحصلات الزكاة في الشركات الاردنية ضمن القطاعات المختلفة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات في القطاع المصرفي، والقطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي، وتم الاعتماد على التقارير السنوية لـ 166 شركة وقسمت العينه الى (10 شركات تجارية) و(43 شركات صناعية) و(98 شركة في القطاع الخدمي) و(15 بنك في القطاع المصرفي) للاعوام 2016–2018. واعتمدت الدراسة على اختبار (Independent Samples -t- Test) لأختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها عدم وجود فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل ومتحصلاتها من الزكاة، حيث بلغ قيمة المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة (8,211,012، 9,438,757) على التوالي في جميع القطاعات الخاضعة للدراسة خلال الاعوام 2016–2018. ومن أبرز توصيات هذه الدراسة ضرورة عمل نشرات توعوية من قبل الوزارة المالية لتحفيز ادارات الشركات في مختلف القطاعات على دفع زكاة اموالهم وذلك لدورها الهام في مساعدة الفقراء والمحتاجين وتخفيض خط الفقر في الاردن.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، ضريبة الدخل، الإيرادات العامة، الأردن.

"A Comparison of Income Tax and Zakat on Collecting Public Revenues"

Prepared By:

Husam Ayman Malak

Supervised By:

Dr. Abdullah Ahmed Aldaas

Abstract

This study aimed to make a comparison between the revenues of the Jordanian public revenues in relying on the income tax and comparing them with the Zakat receipts in Jordanian companies within the different sectors. Approval was made for the annual financial reports of 166 companies, and the sample was divided into (10 commercial companies), (43 industrial companies) and (98 companies in the service sector) and (15 banks in the banking sector) for the years 2016-2018. The study relied on (Independent Samples -t- Test) to test the study's hypotheses and achieve its goals. The study concluded a set of results, the most prominent of which was the absence of a statistically significant difference at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the proceeds of the state's general revenue from income tax and its Zakat receipts, as the value of the mean of the income and zakat tax (8,211,012, 9,438,757), respectively, in all study sectors during the years 2016-2018. One of the most prominent recommendations of this study is the necessity of making educational brochures by the Finance Ministry to motivate corporate departments in various sectors to pay zakat on their money, due to its important role in helping the poor and needy and reducing the poverty line in Jordan**.**

Key words: Zaka, Income Tax & General Revenues**.**

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 أنموذج الدراسة

7-1 المصطلحات اللإجرائية

8-1 حدود الدراسة

9-1 محددات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

تتسم حياة الإنسان بطبيعتها بالتغيير والتطوير المستمر على مرِّ الأزمنة والعصور، الشيء الذي يولد حاجات ومشكلات جديدة تتطلب من بني الإنسان أن يجد حلولاً لها وأن يضع القواعد والأسس لمعالجة تلك المشكلات وتلبية الحاجات المتولدة في كل زمن؛ حيث كان يؤدي به ذلك إلى استنباط قوانين وتشريعات تتوافق وطبيعة العصر الذي يعيشه، ومن ثم تعددت وتطورت تلك القوانين والتشريعات الوضعية خلال العصور المتعاقبة حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

ومن تلك القوانين والتشريعات التي اوجدها الإنسان وصقلتها تجارب القرون «نظام الضرائب» حيث أصبحت تشكل الضرائب في الوقت الحاضر أداة توازنٍ اقتصاديٍ مهمة، ورافداً أساسياً من روافد خزينة الدولة لدى معظم دول العالم بشكل عام، والدول النامية على وجه الخصوص (Al Hadidi, 2017).

إلا ان الدين الاسلامي الحنيف الذي هو شريعة كاملة متكاملة من عند خالق الأكوان صالحة لكل زمان ومكان، شاملةً شؤون الدين والدنيا تضمنت أداةً إقتصادية عادلة تحقق توازناً اقتصادياً واجتماعياً؛ ألا وهي الزكاة، قال تعالى: ﴿**صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ**﴾ **(سورة البقرة، 138)**، ومن منطلق الإقتناع التام بأن القانون الذي أقره الخالق عز

وجل، أكثر ملائمة من القانون الذي وضعه المخلوق لنفسه، كون الخالق عز وجل هو الأعلم بما خلق.

إن القوانين الوضعية التي يصيغها ويبلورها الإنسان ما تلبث أن تطبق حتى يبدأ شيئاً فشيئاً يظهر ضعفها وقصورها خلال تطبيقها، فلقد شهدت العقود السابقة عدداً من الأزمات الإقتصادية العالمية والتي كان آخرها الأزمة الإقتصادية العالمية عام 2008، وذلك بعد صراع امتد بين النظام الإشتراكي والنظام الرأسمالي، أطاح خلاله النظام الرأسمالي بالإشتراكي وبات نظاماً عالمياً تبنت تطبيقه معظم دول العالم، إلّا أن الأزمة الإقتصادية العالمية عام 2008 كشفت عن العديد من أوجه القصور التي يعاني منها هذا النظام، مما أدى بالعديد من الإقتصاديين الغربيين إلى توجيه الأنظار إلى النظام الإقتصادي الإسلامي والإشادة به بعد التمحيص والمقارنة مع الأنظمة الوضعية المطبقة (المومني، 2010)، ومن هؤلاء الإقتصاديين البروفيسور (Bovis Fanson) حيث انه في مقال له في افتتاحية مجلة (Challenges) بعنوان (البابا أم القرآن) قال: أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة الى قراءة القرآن بدلاً من الانجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تولد النقود.

لذلك قامت هذه الدراسة على عمل مقارنة بن النظام المالي الذي وضعه الخالق عز وجل في تحصيل الإيرادات لخزينة الدول وبين النظام الضريبي الذي وضعه المشرع الأردني، والذي ما يلبث ان يطبق حتى تظهر جوانب نقصه وقصوره مما يدفع بالمشرع الأردني الى اما تغير القانون او اجراء بعض التعديلات عليه لتلافي جوانب القصور التي ظهرت، وما ان يتم تطبيق هذه التعديلات، حتى تظهر أيضا الضعف والقصور في التعديلات الجديدة، وهكذا دواليك، ومما يؤيد

هذا القول نجد ان قانون ضريبة الدخل قد تم إصداره وتعديله او الغائه منذ العام 1933 ولغاية العام 2020 ثلاث عشرة مره ما بين إصدار قانون جديد او تعديل على قانون قائم (أبو نصار، 2019).

لذلك قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على نظام الزكاة كمورد تمويلي لخزينة الدولة اضافة لكونها عبادة فهي تعتبر من اهم العبادات ذات الطابع المالي. انطلاقاً من قول الله تعالى: {طس تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ. هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ} [النمل: 1 –3]. وقوله تعالى: {هُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ. الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ} [لقمان: 3–4]. وقوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (2) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (3) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (4)} [المؤمنون: 1–11]. وفى سورة فصلت قوله تعالى: {وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ. الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ} [فصلت: 6 – 7]. والملاحظ في حديث السور المكية عن الزكاة أنها لم توردها بصفة (الأمر) الدال على الوجوب دلالة مباشرة ولكنها أوردتها في صورة خبرية باعتبارها وضعًا أساسيًا للمؤمنين والمتقين والمحسنين كما أخبر أن تركها من خصائص المشركين: الَّذِينَ لا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ.

وتعتبر الزكاة ذات دور ثنائي او مزدوج حيث انها عبادة واداة تمويلية يقيمها الاقتصاد الاسلامي لعلاج الازمة التي تعاني منها المجتمعات، مثل اختلاف الطبقات بحيث تقوم بتوزيع الثروات بين الناس للمساواة بينهم.

وهنا تكمن فاعلية نظام الزكاة في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات في العصر الحالي ((فيما إذا تم استخدامها بالطرق الصحيحه وحسب أصولها)).

وأيضاً تناولت هذه الدراسة دور الضريبة الدخل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسة من خلال تحسين إيرادات الدولة.

وقد حدد الله عز وجل بنص القرآن الكريم الأوجه التي يجب أن تصرف فيها الزكاة وهي التكافل الاجتماعي والدعوة الإسلامية من خلال قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التوبة 60.

بينما الضرائب تذهب الى ادارة شؤون الدولة ومرافقها العامة مثل (انشاء المستشفيات والمدارس الخ...) دون تحديد وبالتالي لن تتصف الضرائب بالعبادة بل هي التزام دنيوي مالي على جميع افراد المجتمع الخاضعين للضريبة، وهذا ما سأوضحه في هذا البحث من حيث، ايهما أفضل الزكاة ام الضريبة في تحسين جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية واختلاف دور كل منهم عن الاخر وبيان كيفية احتسابهما.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

لقد شهدت المجتمعات في عصرنا الحديث تغيرات اقتصادية كبيرة حيث نتج عنها توسعات وآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، فأصبح هنالك حافز ورغبة لحل هذه المشكلات، وتعتبر سيطرة النظام الضريبي على اقتصاد أكثر من دولة أحد هذه المشكلات ومن ضمن هذه الدول دول العالم الاسلامي مثل الاردن، حيث تبلغ الإيرادات الضريبة للعام 2018 بواقع (4,535,580,153) دينار، أي ما نسيته 57.8 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة (الموازنة العامة، 2018).

وقد تركت معظم الدول الاسلامية مثل الاردن فرض نظام الزكاة الاسلامي ولجأت الى تطبيق النظام الضريبي الوضعي، ومن هنا تنبثق المشكلات من النظام الضريبي على الأفراد والشركات، حيث انها اصبحت عبء على اكتافهم من دفع تلك الضرائب مما ادى بالبعض الى عدم الإفصاح عن ثرواتهم ودخلهم الحقيقي، وهنالك عامل يعتبر اهم العوامل التي قد تدفع الفرد الى اللجوء الى التهرب الضريبي ((والذي يعتبر جريمة بحد ذاتها)) هو عدم رؤية المنافع والخدمات الناتجه عن اقتطاعها من دخلة مثل (تحسين الطرق، وبناء المستشفيات) وكثير من العوامل التي تجعله غير راضي عن دفعه للضرائب (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2018).

لذلك تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الفائدة التي ستعود على ايرادات الدولة من تطبيق الزكاة، او أيهما يحقق إيرادات أكثر للخزينة العام للدولة نظام تطبيق الزكاة المقترح، ام النظام الحالي لضريبة الدخل وسيتم عرض مشكلة الدراسة على شكل أسئلة كالتالي:

1. هل يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متحصلات الدولة من الزكاة وإيراداتها من الضريبة؟
2. هل يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في القطاع المصرفي الاردني؟
3. هل يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الصناعية الاردنية؟
4. هل يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات التجارية الاردنية؟
5. هل يوجد فرق ذو دلالة معنوية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الخدمية الاردنية؟

1-3 أهداف الدراسة

ستسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان الفرق بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل والزكاة من الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة (المصرفي والصناعي والتجاري والخدمي).
- بيان الفرق بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في البنوك التجارية الاردنية.
- بيان الفرق بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الصناعية الأردنية.
- بيان الفرق بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات التجارية الاردنية.
- بيان الفرق بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الخدمية الاردنية.

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع التي تتناوله، حيث ان فكرة تطبيق الزكاة في الاردن قد تكون فكرة جديدة من نوعها فيما إذا تم اخذ موضوع تطبيقها بجدية، وبالتالي محاولة البحث في المتحصلات التي تحققها الدولة سعيا لتحسين ايراداتها في حال ما تم تطبيق نظام الزكاة الاسلامي.

1-5 فرضيات الدراسة

في ضوء اسئلة الدراسة تنبثق مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها ضمن هذه الدراسة أهمها:

الفرضية الرئيسية الأولى: **لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة.**

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

$H0_1$: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في المصارف الأردنية.

$H0_2$: الفرضية الفرعية الثانية: لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الصناعية الأردنية.

$H0_3$: الفرضية الفرعية الثالثة: لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات التجارية الأردنية.

$H0_4$: الفرضية الفرعية الرابعة: لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الخدمية الأردنية.

1-6 أنموذج الدراسة

بناءً على الفرضيات التي تم ذكرها سابقاً يتكون أنموذج الدراسة من المتغير المستقل (تطبيق نظام الزكاة) والذي يؤثر على المتغير التابع (نظام ضريبة الدخل).

الشكل (1) أنموذج الدراسة

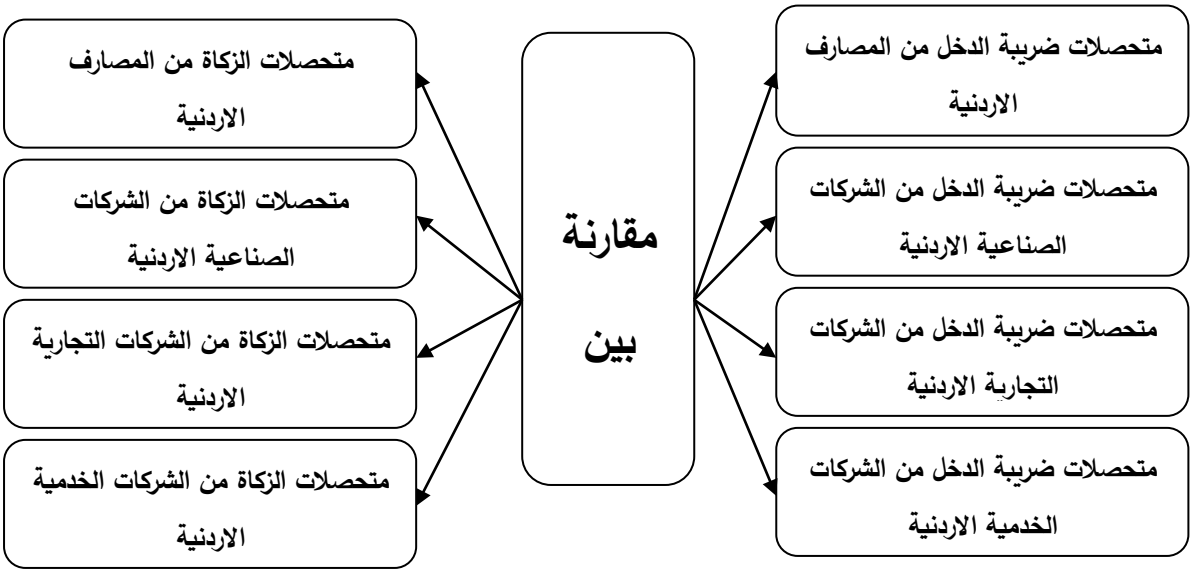

1-7 المصطلحات الإجرائية

- **الزكاة:** هي البركة والنماء والطهارة والصلاح، وقد استعملت هذه المعاني جميعها في القران الكريم والأحاديث الشريفة، مثل قولة تعالى (قد أفلح من زكاها)، أي أفلح الشخص الذي يزكي نفسه لطاعة الله عز وجل حيث انه قام بتطهيرها من الذنوب (السدلان، 1425هـ).
- **الضريبة:** من التعريفات الأخرى للضريبة أنّها مبالغ مالية تفرضها الحكومات من أجل الحصول على دعم ماليّ للخدمات التي تُقدّمها، وتُعتَبر الضريبة نوعاً من أنواع الالتزامات على الأشخاص والأعمال، وعادةً ما تُشكّل نسبةً مئويّةً من المال، ويتم تحديدها مُسبقاً (أبو نصار، 2019).

1-8 حدود الدراسة

الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة القطاع المصرفي والشركات الصناعية والشركات التجارية والشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

الحدود الزمانية: اقتصر على التقارير المالية لثلاث سنوات من العام 2016-2018 لقطاع المصارف (البنوك) والشركات الصناعية والشركات التجارية والشركات الخدمية.

9:1 محددات الدراسة

- يقتصر تعميم تطبيق نتائج هذه الدراسة على الشركات في القطاعات المالية والصناعية والتجارية والخدمية، خلال الفترة للاعوام 2016-2018 في المملكة الأردنية الهاشمة.

- اقتصرت هذه الدراسة على القطاع المصرفي (البنوك) فقط، والشركات الصناعية والتجارية والخدمية فقط، ولم تتم على باقي قطاعات الشركات الأخرى.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم الزكاة وبعض الاحكام المتعلقة بها

2-2-1 المفهوم العام للزكاة

2-2-2 أهداف الزكاة

2-3 أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة

2-3-1 أوجه الشبه بين الزكاة والضريبة

2-3-2 أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة

2-4 كيفية وطرق احتساب الزكاة

2-5 مصارف الزكاة

2-5-1 الأصناف التي تجوز فيها الزكاة

2-6 الضريبة في الاسلام

2-6-1 أساس وضع الضريبة في الإسلام

2-7 خطوات تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وحساب مقدارها

2-8 الاطار العام للنظام الضريبي

2-9 الدراسات السابقة

2-9-1 الدراسات باللغة العربية

2-9-2 الدراسات باللغة الأجنبية

2:9 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

تناول هذا الأدب النظري بعض المفاهيم والاحكام المتعلقه بالزكاة لمعرفة أحكام الزكاة ولفهم طبيعتها وتاثيرها على اقتصاد الدولة، وأيضاً بعض المفاهيم العامة للضريبة.

2-2 مفهوم الزكاة وبعض الاحكام المتعلقة بها

2-2-1 المفهوم العام للزكاة

- **الزكاة شرعاً**

وقد عرفها فقهاء الاسلام تعريفات متعددة ولكنها تهدف الى معنى واحد ومفهوم واحد وهو تمليك جزء من المال الى كل من يستحق هذا المال كما امر به الشرع.

حيث عرفها المذهب المالكي بأنها: اخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقيه إذا تم الملك.

وقال المذهب الشافعي: اسم لاخذ شيء مخصوص لمال مخصوص على اوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة.

أما الحنابلة فقد عرفوها بانها: حق واجب من مال خاص لطائفة خاصة في وقت مخصوص.

وأريد أن أبين الطائفة المخصوصة التي قد بينها الله في كتابه العزيز والتي تستحق هذه الصدقات، وقولة تعالى: **((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))** [التوبة، 60].

- **الزكاة في اللغة**

البَرَكة والنَّماءُ والزيادة، يقال: زكا الزرع أي: نما، وزكت البقعة أي: بوركت (ابن نجيم، 970هـ) والزكاء: ما أخرجه الله من الثمر، وأرض زكية: طيبة سمينة، حكاه أبو حنيفة. قال ابن منظور: «وفي حديث علي، كرم الله وجهه: المال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق، فاستعار له الزكاء وإن لم يك ذا جرم، وقد زكاه الله أزكاه. وتقول: هذا الأمر لا يزكو بفلان زكاء أي لا يليق به وأنشد.

والزكاة بمعنى: المدح، قال الله تعالى: ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾ (سورة النجم: 32). وبمعنى: الطهارة، سواء كانت طهارة حسية، أو طهارة معنوية، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾، أي: طهرها من الأدناس. وزكى نفسه تزكية: مدحها، وفي حديث زينب: كان اسمها برة فغيره وقال: تزكي نفسها، وزكى الرجل نفسه إذا وصفها وأثنى عليها (ابن منظور، 2003)، وزكى القاضي الشهود إذا بين زيادتهم في الخير، وبمعنى: الصلاح، ورجل تقي زكي أي: زاك من قوم أتقياء أزكياء، «وقوله تعالى: ﴿خيرا منه زكاة﴾ أي: خيرا منه عملا صالحا، وقال الفراء: زكاة صلاحا. قال الله تعالى: ﴿وحنانا من لدنا وزكاة﴾، وقال تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبدا ولكن الله يزكي من يشاء﴾ (ابن منظور، 2003). وزكى المال زكاة أدى عنه زكاته، وزكاه أخذ زكاته، وتزكى: تصدق. وزكا الزرع يزكو زكاء بالفتح والمد أي نما. وغلام زكي أي: زاك، وقد زكا من باب سما وزكاء (الرازي، 1995).

وقوله صل الله عليه وسلم في حديثه الشريف: **((أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ قَالَ مَا لَهُ مَا لَهُ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَبٌ مَا لَهُ تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ))**.

2-2-2 أهداف الزكاة

- **الهدف الاجتماعي**

هو تحقيق التكافل الاجتماعي لافراد المجتمع الاسلامي لانها تعدل بين الغني والفقير وتربط بينهم وتزكي القلب من الشح والبحل وذلك تصديقا لقوله تعالى **((وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا))** (سورة النساء، آية 128).

فلهذا السبب يتعاون الكل من اجل تحقيق وسد حاجات الفقراء والمساكين لذلك اقتضت حكمة الله تعالى في تكليف مالك هذا المال باخراج جزء منه طواعية واختيارا للاخرين، اذ ان اداء هذه الفريضة معناه تخليص النفس من الكبر والشح والبخل وتخليصها من الرذائل وحب المال كما في قولة تعالى: **((وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا))** (سورة الفجر، آية 20)، الذي يؤدي ببعض الناس الى الهلاك والغفلة عن طاعة الله عز وجل (العلي، 2006).

- **الهدف الإيماني**

اهتم الاسلام بتحقيق العدل والتوازن بين الجوانب الروحية والمادية وبعبارة اخرى اهتم الاسلام بجميع جوانب الدين والدنيا بالنسبة للبشرية، حيث أن العبد الصالح المؤمن يهتم كامل الاهتمام بالأمور التي ترضي الله ويبتعد عن الامور التي تغضبه.

فإخراج المسلم للزكاة في موعدها المفروض وهو راض بنفسه ومن حر ماله مع حبة الشديد لها دون اي انتقاص لها لمن يستحقها وبنفس راضيه تمثل هذه اسمى صور الايمان الصادق مع الله تعالى وتعبر عن حب المؤمن الشديد واعتقادة بان الله سيرد له هذا المال مضاعفا، وكما قال الله تعالى في محكم كتابة: **((وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ))** (سورة البقرة، آية 177).

وقول رسول الله صل الله عليه وسلم عن مؤدي الزكاة: **((عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ))** (ابن الجوزي، 1993).

وكما قال ابن القيم الجوزية رحمه الله تعالى: **أصل عبادة الله محبته بل افراده في محبته فلا يحب معه سواه وانما يحب لاجله وفيه** (الجوزية، 751هـ).

ولذلك اوصى نبي الله الكريم لمخرج الزكاة بقول دعاء عند تاديتها: **اللهم اجعلها مغنماً، ولا تجعلها مغرماً** (ابن ماجه، 2010).

وقول الامام الغزالي رحمه الله بان الله تعالى يمتحن العبد باداء فريضة الزكاة بحيث يمتحن به درجة المحب لمفارقة المحبوب، فالاموال تكون محبوة عند الخلائق، لانها الاداة التي تمتعه بالدنيا والتي تعد السبب الدنيوي لسعادة العبد.

لذلك امتحنهم الله ليرى صدق محبتهم وصدق ايمانهم به، وهذا هو الهدف الذي يتطلع اليه الدين الاسلامي الحنيف من اخراج الزكاة وهو تخليص المسلم وتطهيرة من الهوى وحبة الشديد للمال والدنيا، **وقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم " :– لو أن لابن آدم واديا من مال لتمنى واديين ولو أن له واديين لتمنى ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب"** (بن حنبل، 1403هـ).

- **الهدف المعنوي**

تهدف الزكاة الى حماية المجتمع من التفكك والانحلال حيث قام الله تعالى بفرضها علينا لتقليل التفكك وتقليل الفجوة التي تكون بين الاغنياء والفقراء حيث حرم اكتناز المال في المجتمع، فتعمل الزكاة على تحقيق التوازن بين الغني والفقير وتعمل على الربط على قلوبهم بالرحمة والحب المودة ولكي تخفف من معاناة الفقير وآهاته (العلي، 2006).

- **الهدف الاقتصادي**

تعتبر الزكاة من اهم العناصر الاقتصادية في الاسلام، فالزكاة تهدف الى الوصول بالمجتمع المسلم الى حد الكفاية وتحقيق الحياة الكريمه والرفاه لافراد هذا المجتمع، ويتم ذلك عن طريق رفع مستوى معيشة المجتمع أجمع.

أن طبيعة الانسان الذي قد أشبع حاجاته الدنيوية سيسعى ايضا الى اشباع حاجاته الروحية وهذا هو الشيء الذي يميز الزكاة عن الضريبة، فالانظمه الضريبية الوضعية يكون آخر اهدافها تحقيق الرفاهية للمجتمع.

فالنظام الاسلامي الذي رزقنا الله اياه يسعى الى مرحلة ما بعد الغنى من تطهير للنفس والروح ويسعى الى رغد العيش (العلي، 2006).

2-3 أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة

2-3-1 أوجه الشبه بين الزكاة والضريبة

1- في حالة الدفع

- دافع الزكاة والضريبة لا يحصلان على عائد او منافع مباشرة لقاء دفعهم للأموال.
- ففي الضريبة يتلقى دافعها جزاء دنيوي مثل (توفير الخدمات العامة، بناء الجسور، بناء المستشفيات).
- اما مؤدي الزكاة لا يتلقى اطلاقا مقابلا ماديا عند دفعة للزكاة في الدنيا بل يتلقى الاجر والثواب عند الله سبحانه وتعالى في الآخرة (عاشور، 2016).

2- من حيث التكليف والاجبار

تكون الزكاة مفروضة من الله سبحانه وتعالى على الافراد المعنيين الذين يبلغون نصاب الزكاة حيث قال الله سبحانه وتعالى في كتابة العزيز: **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** (سورة البقرة، آية 110).

وعن أبي هريرة- رضي الله عنه لما توفي رسول الله – صلى الله عليه وسلم، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنهما كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله"، فقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لقاتلتهم على منعها، قال عمر – رضي الله

عنه – فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر – رضي الله عنه – فعرفت أنه الحق (البخاري، 256هـ).

- في رأي الباحث ان الزكاة والضريبة تهدف للوصول الى حل للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالرغم من وجود اخلافات بينهم في اساليب حل المشكلات، ولكن الزكاة تتفوق على الضريبة حيث انها تعتبر ابعد مدى واوسع افقا وأعمق جذورا مما لها من آثار كبيرة على حياة الفرد والجماعة.

2-3-2 أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة

هناك اوجه اختلاف عديدة ما بين الزكاة والضريبة من أبرزها:

- **من حيث المفهوم**

يقصد بالزكاة بانها: حق الله تعالى فرضه على المسلمين لتزكية اموالهم شكرا لنعمة وتقربا اليه وتزكية للنفس والمال **(ولد عبد القادر، 2013)**

أما الضريبة فقد عرفها بعض المفكرين الماليين بانها:

فريضة الزامية نقدية من المكلف الى الدولة التي تعتمد على قدرته على الدفع، بغض النظر عن المنافع العائدة عليه، وتستخدم حصيلتها لتغطية نفقات الدولة من ناحية وتحقيق بعض اهداف الدولة من ناحية اخرى سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية ام سياسية (أبو نصار، 2019).

- **من حيث الاقتطاع**
- الزكاة تؤخذ من المسلمين فقط وتكون خاصة فيهم.
- اما الضريبة تؤخذ من عامة المواطنين القائمين على الدولة رغم اختلاف معتقداتهم.

- **من حيث التشريع**

الزكاة تعتبر فريضة ربانية يقترن بها روح الايمان والاخلاص لله تعالى، اما الضريبة تعتبر فريصة مالية وضعية قد وضعتها الدولة لاهداف خاصة للدولة وهي بعيدة عن معاني الايمان والاخلاص.

- **من حيث مصدر المال**

الزكاة لا تجب ان تؤخذ الا من الاموال الطيبة النامية ولا يكون فيه اي جزء خبيث، اما الضريبة تجب على كل الاموال دون التفريق بين الطيب والخبيث.

- **من حيث الثبات والاستمرارية**

تكون الزكاة في هذه الحالة ثابتة المقدار فيكون لها نسبة معينة ثابتة لا يمكن تغييرها، اما الضريبة هنا فتكون متغيرة المقدار بحيث تتغير مع تغير النفقات العامة للدولة.

- **من حيث المصارف**

تصرف أموال الزكاة على ثمانية مصارف قد وضعها الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم **(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)** (سورة التوبة، أية 60).

أما مصارف الضريبة فتكون على النفقات العامة للدولة من (بناء، تعمير، انشاء، تشييد).

2-4 كيفية وطرق احتساب الزكاة

تعتبر الزكاة فريضة على كل مسلم ملك نصابا من مالة بشروط قد فرضها الله سبحانه وتعالى على عبادة المؤمنين كما قال في كتابة العزيز: **(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)** (سورة البقرة، آية 43).

سوف يتم التطرق هنا الى انواع الاموال التي تجب فيها الزكاة والتي قد بلغت نصابها كالتالي:

- **زكاة الذهب والفضة** (العزازي، 2003).

تضم زكاة الذهب والفضه الاموال الحديثة كالتي في عصرنا هذا مثل الاوراق النقدية.

فالزكاة على الذهب والفضة واجب ايا كان شكلهم سواء كانوا دراهم او تبرا او حلي مستعملة او غير مستعمله.

حيث تبلغ زكاة الثروة النقدية ب **ربع العشر (2.5%)** من الذهب والفضة فيما إذا بلغت نصابها، ويبلغ نصاب الذهب حاليا **(85 غرام)**، ويبلغ نصاب الفضة **(140 مثقال)** اي ما يعادل **(525 غرام)** من الفضة.

وما يطبق على الذهب والفضه يطبق على النقود في بلوغ تلك النقود للنصاب فيجب حينها اخراج الزكاة عنها حتى ولو كانت مدخرات لشراء بيت او غرض معين.

وهنالك عقاب للذي يكنز ماله ولا يزكي فيه، حيث قال الله تعالى في وصف من يكنز المال: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ** (سورة التوبة، آية 34،35) (العزازي، 2003).

- **زكاة البضاعة في الثروة التجارية**

يجب أن تخرج زكاة العروض نقدا وبحسب قيمة العروض التجارية وقت وجوب الزكاة ويجب توافر عنصري: – العمل (البيع والشراء).

– النية (الربح).

وتكون نسبة الزكاة في العروض التجارية ب **ربع العشر (2.5%)** على راس المال العامل.

وفي رواية عن عمر رضي الله عنه انه قال لحماس: اد زكاة مالك، قال: مالي جعاب ادم، قال قومها ثم اد زكاتها (بن حنبل، 1403هـ) و(القرضاوي، 2006).

- **زكاة الأسهم والسندات**

تعد الأسهم والسندات من الاموال المستحدثة في عصرنا هذا والتي فرزتها التطورات الصناعي والتجارية.

- **الأسهم:** هي حصّة ضمن حصص الشركة تتبع ملكيّةً فرديّةً أو جماعيّةً، وتُشكّل الأسهم نسبةً مئويّةً من رأس مال الشركة، تُعرف الأسهم أيضاً بأنّها نوع من الأوراق الماليّة الصادرة عن الحكومات أو الشركات، تعتمد على مُعدّل فائدة ثابت.
- **السندات:** هي تعهد مكتوب من البنك او الشركة لحامل هذا السند لسداد مبلغ مقدر من قرض في تاريخ معين.

حيث تعد الاسهم من صور الاستثمار المشروعة في الاسلام لان عائدها يتحدد بنسبه شائعة من الربح في اداة قد ينتج عنها ربح أو خسارة.

أما السندات فهي صور من صور الاقتراض الربوي اي بفائدة دون النظر الى الكسب او الخسارة فقد حرمها الله في كتابة حيث **قال الله سبحانه وتعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)** (سورة البقرة، آية 276-275).

- **وهنالك حالتين لبيان وجوب الزكاة في الأسهم:**

1- أن الأسهم اتخذت للاتجار أي أن صاحبها يتجر فيها بالبيع والشراء ويكسب منها كما يكسب كل تاجر في سلعته.

2- أن تتخذ لأغراض الاستثمار والاستفادة من عادها السنوي (جلعوط، وقنطقجي، 2013).

2-5 مصارف الزكاة

ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز اشخاص ومسميات التي تجب فيهم الزكاة فلا يصح لاحد ان يغييرها فلكل مصرف من مصارف الزكاه له هدف وحكمة وضعه الشارع من اجل الوصول الى المجتمع الاسلامي الموحد الذي ينعم بالعدالة والامان والاستقرار.

والمقصود بالمصرف هنا في هذه الاية اصطلاحا: الجهات الثمانية التي ذكرها الله في كتابه الكريم لصرف الزكاة اليها، كما جاء في كتابه بعد بسم الله الرحمن الرحيم: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (سورة التوبة، أية 60).

فلا يجوز صرف الزكاة المفروضة إلى غيرهم: مثل بناء مسجد، أو إصلاح طريق، أو كفن ميت، أو غير ذلك من أعمال البر، لأن الله تعالى خص هذه الأصناف الثمانية بها في قوله تعالى: {إِنَّمَا} وهي للحصر، تثبت المذكور، وتنفي ما عداه.

2-5-1 الأصناف التي تجوز فيها الزكاة

- **الفقراء**

الفقراء يعرفوا بانهم هم اهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الاساسية وهم من لا يملكون مالا ولا كسبا حلالا عند جمهور اهل الفقه، ويعتبروا اسواء حال من المساكين مع ذلك يكون الفقير متعفف عن السؤال وكما ذكرهم الله في كتابه الكريم حيث وصفهم وصفا يليق بهم فقال فيهم: **لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ** (سورة البقرة، آية 273).

- **المساكين**

ويقصد بهم اهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الاساسية، وهم اسواء حالا من الفقراء عند الحنفية والمالكية وعكس ذلك عند الشافعية والحنابلة (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى والارشاد، 2017).

❖ من وجهة نظر الباحث لا يرى ابدا اهمية هذه القضية بمعرفة من هو اشد حاجة من الآخر، واعتبر خلاف الفقهاء في هذه المسالة ليس له اي ضرورة، لأنهم من مستحقي الزكاة ومن أحد المصارف

التي ذكرها الله في كتابة، وسواء كان الفقير اشد حاجة من المسكين او العكس فهذا لايؤثر على مكسبهم وحقهم من مال الزكاة.

فالعامل الاساسي المهم هنا هو تمليكهم ما يكفي لسد رمقهم واعطائهم ما يكفيهم لسد جميع حوائجهم الاساسية، فقد اجمع اهل الفقه واهل العلم على ان يعطى للفقير والمسكين ما يكفيه ويعوله مدة عام كامل.

- **العاملين عليها**

هم الجهاز الإداري والمالي للزكاة، والذين قد تم وضعهم من قبل الدولة لتولي مهمة جمع أموال الزكاة من الأغنياء، ويعطون من أموال الزكاة ولو كانوا أغنياء وذلك جزاء لعملهم وليس لحاجتهم ولو كانوا أغنياء.

وهنالك بعض الشروط التي يجب توافرها للعامل على الزكاة منها:

1- **أن يكون مسلماً:** الاسلام لهذه المهمة يعتبر شرطا اساسيا، لانها تعتبر خاصة بالمسلمين، ولا يجوز ان يتولاها الكافر كما قال عمر رضي الله عنه "**لا تاتمنوهم وقد خونهم الله تعالى**" إذ الاولى لهذه الوظيفة هم المسلمون فقط.

2- **أن يكون متصف بالامانة:** لانه يكون مؤتمن على اموال المسلمين فلا يجوز ان يكون خائناً.

3- **يجب أن يكون مكلفاً عاقلاً:** فلا يجوز ان يكون مختلا او غير بالغ، بل يجب ان يكون واعيا وبالغا عاقلاً.

4- **ان يكون على علم باحكام الزكاة:** لانه يجب عليه ان يعرف ما يجب اخذه وما لا يجب اخذه.

5-الا يكون من بني هاشم: النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة، وإن مولى القوم منهم"، وقال: "إنما هي أوساخ الناس"، وقال: "لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها"، وعندما رأى الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة فامتضغها، جعل يقول: "كخ كخ" ويمسك بفيه حتى أخرجها، وكل ذلك أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلها تدل على تحريم الصدقات على بني هاشم (جلعوط، وقنطقجي، 2013).

- **المؤلفة قلوبهم**

وهم الجماعة الذين أريد بهم الخير وتاليف لقلوبهم وتثبيتهم على دينهم الاسلام، اما لضعف اسلامهم او لكف شرهم عن الدين، وقد قسمهم اهل الفقه الى قسمين:

- أولاً: المسلمين
- ثانياً: الكفار

أما القسم المسلم فلهم ثلاثة أصناف:

1) زعماء ضعفاء ايمانياً، يعطون من الزكاة ابتغاء لتثبيتهم وتقويم ايمانهم.
2) اشخاص من سادات المسلمين لهم نظراء من المشركين فيعطون من زكاة المال ابتغاء لاسلام نظرائهم.
3) وقوم من المسلمين على حدود المسلمين مع بلاد الكفر والاعداء، يعطون من الزكاة لكي يدافعوا عما وراء المسلمين إذا هوجموا من العدو.

- **وأما القسم الكافر فهم ثلاثة أصناف:**

- شخص يرجى بعطيته اسلامه او اسلام قومة، مثل صفوان ابن امية.
- شخص اريد بعطيته بكف شره وشر من معه.
- وداخل الاسلام حديثا لكي يثبت على ايمانه وان كان غنياً (جلعوط، وقنطقجي، 2013).

1- في الرقاب

وينقل سهمهم الى بقية المصارف لاعتبارهم غير موجودين حسب راي الفقهاء، ويرى البعض انه ما زال قائما على أسرى جنود المسلمين (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى والارشاد، 2017).

2- الغارمين

وهم المدينون العاجزون عن سد ديونهم ولكن ضمن شروط معينة (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى والارشاد، 2017):

أ- ان يكون دينه لطاعة وليس لمعصية.

ب- ان يكون الدين حالاً.

ت- ان يكون الدين لادمي وليس لله تعالى.

ث- ان يكون غير قادر على سد دينه.

3- في سبيل الله

هنالك ثلاثة اقوال نتجت عن اختلاف العلماء في تفسير (سبيل الله):

القول الاول: ان المقصود في (سبيل الله) الغزاة في سبيل الله.

القول الثاني: ان المقصود في (سبيل الله) الغزاة والحجاج والعمار.

القول الثالث: ان المقصود في (سبيل الله) جمعت بين جميع اعمال الخير وجميع جوانب البر ويقاس عليها بناء الجسور وتكفين الموتى وبناء المستشفيات (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى والارشاد، 2017).

4- ابن السبيل

وهو المتغرب الذي لا يملك ما يبلغة وطنه واتفق العلماء على أن يعطى من مال الزكاة ما يسد حاجاته ويستعين بها على مقصدة ولكن ضمن شروط معينه:

أ- ألا يكون سفره لامر غير مشروع، حتى لا يكون اعانة على معصية.

ب- ألا يملك من المال في الحال ما يمكنه من الوصول الى بلدة وان كان غنيا في بلده (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى والارشاد، 2017).

2-6 الضريبة في الاسلام

إن مما عنيت به الشريعة الإسلامية عناية كبيرة الشئون المالية؛ حيث وضعت لها سياسة رشيدة عادلة راعت فيها تحقيق العدالة في كل من جمع المال من أربابه، وصرفه في مصارفه، وإن الباحث ليجد في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفيما خلفه لنا الأئمة المجتهدون الثروة الفقهية الغنية أصدق شاهد على عدالة تلك السياسة المالية.

- **زكاة الثروه النقدية وتشمل على:**

خصائصها:

- هي الزكاة على الاموال المنقولة.
- هي الزكاة حوليه.
- مقدارها ٢.٥%.
- أن تبلغ النصاب وهو ٨٥ غرامًا ذهباً يؤخذ سعر الذهباً في السوق يوماً حلول الزكاة، الغرض الدراسة سوف يتم تثبيت سعر غراماً الذهباً ٦٠ ريال ولكن يجب معرفة سعر غرامًا الذهباً في السوق عند حلول الحول.
- أن يكون المال خالياً من الدين وفائضاً عن الحاجة الأصلية للشخص.
- أن تضم عناصرالثروه النقديه الى بعضها لغرض حساب النصاب.
- أن تقوم بنود الثروه النقديه على اساس القيمه السوقيه وقت حلول الزكاة.
- يشترط كمال النصاب في نهايه الحول وليس خلاله.

- **زكاة النقود الورقية والمعدنية ومافي حكمها**

يقصد بالنقود الورقية والمعدنية ومافي حكمها مايتم استخدامه في عمليه تبادل السلع والخدمات حيث تجب فيها زكاة متى توافر فيها الشروط التالية:

1- حؤول الحول.

2- بلوغ النصاب ٨٥ غراماً ذهباً.

3- السلامه من الدين.

4- الفضل عن الحاجة الأصلية.

- **زكاة الذهباً والفضة:**

الذهباً والفضة معدنان نفسيان ميزهما الله بمنافع عن المعادن الأخرى، ولندرتهما ونفاستهما اقدمت كثير من الامم السابقة على اتخذمها نقوداً واثماناً للاشياء، ولكن في وقتنا الحاضر حل محلهما النقود الورقية والمعدنية وأصبح غرضها اما الاستثمار أو التجارة.

- فإذا كان الغرض من حيازتها الاستثمار فإنها تخضع لزكاة الثروة النقدية.

- وإذا كان الغرض من حيازتها المتاجرة، فأنها تخضع الزكاة عروض التجارة (كما سيرد شرحه) (الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، 2008).

- **زكاة الأوراق المالية:**

يقصد بالأوراق المالية ما تصدره الشركات المساهمة من سندات وأسهم بغرض الحصول على الأموال الكافية لمزاولة نشاطها الاقتصادي وهي:

1- السندات: للسندات فائدة ربوية لكن هذا لا يعفيها من الزكاة حتى لا يعطى مالكها ميزة عن غيره.

- إذا كان الغرض من حيازتها هو الاستثمار (الحصول على نسبة فائدة سنوية) فتقع في نطاق زكاة الثروة النقدية وتخضع قيمتها السوقية للزكاة، اما فوائدها فلا يزكى عليها.
- إذا كان الغرض من حيازتها هو التجارة (بيع وشراء لغرض الكسب) وجبت عليها زكاة عروض التجارة.

2- الأسهم:

- إذا كان الغرض من حيازتها هو الاستثمار (الحصول على جزء من أرباح الشركة) فتقع في نطاق زكاة الثروة النقدية.
- إذا كان الغرض من حيازتها هو التجارة (بيع وشراء لغرض الكسب) وجبت عليها زكاة عروض التجارة.
- أوجب النظام في المملكة العربية السعودية على الشركات المساهمة دفع الزكاة نيابة عن المساهمين وهذا سوف نتطرق له لاحقاً.
- **زكاة الديون:**

يقصد بها الديون التي للمكلف على الغير بسبب غير تجاري وهي إما:

- ديون جيدة أي مرجوة السداد يجب تزكيتها في كل عام مع ماله الحاضر.
- ديون غير جيدة (مشكوك فيها) يجب تزكيتها مرة واحدة بعد قبضها (دار الافتاء، 2014)
- **زكاة عروض التجارة**

يقصد بعروض التجارة الأشياء المتخذة للبيع أو الشراء بنية التجارة لغرض الكسب وتختلف عروض التجارة عن عروض القنية التي تعد للإقتناء والاستعمال الشخصي لا للبيع والتجارة، وهذه لا زكاة فيها، وبالتالي لا تدخل من ضمن وعاء الزكاة.

خصائصها:

1- هي زكاة تفرض على راس المال العامل (المتداول) عن طريق البيع والشراء لغرض الكسب، ولا يدخل في نطاقها عروض القنية (الأصول الثابتة) التي يستعين بها التاجر في أداء نشاطه.

2- مقدارها 2.5%

3- تؤدي إذا بلغت النصاب (85 غراماً ذهباً) في نهاية الحول.

4- الشركات المساهمة تقوم بحساب وإخراج الزكاة نيابة عن المساهين لذلك ينظر إلى نصابها ككل وليس لكل مساهم على حدة.

5- بالنسبة لشركات الاشخاص، ينظر لكل شخص على حدة عند مراعاة النصاب وحساب الزكاة.

6- المشروعات الصناعية تعامل معاملة المشروعات التجارية.

2-6-1 أساس وضع الضريبة في الإسلام:

الضريبة فعيلة بمعنى مفعوله وهي: ما يقرره السيد على عبده في كل يوم أن يعطيه، وقد ترجم لذلك الإمام البخاري في صحيحه بقوله: ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإماء ثم ذكر حديث أنس رضي الله عنه قال: «حجم أبو طيبة النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع أو صاعين فكلم مواليه فخفف عن غلته أو ضريبته».

والآية الكريمة التي حددت مصارف الزكاة بدأت بذكر الفقراء والمساكين، وتقديمهما في الذكر يدل على عناية الإسلام بهما، لأنّ هذا الصنف من الناس قلما يخلو منه مجتمع من المجتمعات وهو كثيرًا ما يهدد بحاجته المجتمع في أمنه واستقراره، فإن ثورة الفقر عارمة، فبالزكاة تسد حاجة هذا الصنف، ويطهر قلبه من الحقد والحسد فيعيش متعاونا مع إخوانه الأغنياء الذين شعر منهم بالعطف والرحمة، قال تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} [التوبة: 60].

ومن مصارف الزكاة العاملون عليها وهم: السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها من أربابها وجمعها وحفظها ونقلها ومن يعينهم في ذلك ممن يسوقها ويرعاها ويحملها، ويدخل فيهم الكاتب والحارس والقاسم.

وقد حرص الإسلام على أن يقوم العامل بعمله مقابل أجر يتناسب والعمل الذي قام به، وبهذا يتحقق الحافز المادي الذي يجعل العامل يخلص في عمله، ويجتهد فيه ويؤديه علي أكمل الوجوه وأحسنها، ومن هنا يظهر لنا أن الشريعة الإسلامية كان لها فضل السبق في تقرير هذا المبدأ العظيم.

وفي صرف الزكاة إلى المؤلفة قلوبهم رجاء تأييدهم واتقاء كيدهم، وإلى الغزاة في سبيل الله المقاتلين للأعداء الذائدين عن الدين والوطن، ما يوحي بأن من أغراض الزكاة تمكين ولاة الأمر من القيام بما عهد إليهم من الدفاع عن العقيدة، والدعوة إليها بالترغيب في الإسلام من طريق نشر محاسنه، ودحض المفتريات والشبه التي يثيرها أعداء الإسلام.

ومما ينبغي الوقوف عنده والإشادة به؛ اهتمام الإسلام بمحاربة تلك المشكلة التي كانت ظاهرة متفشية في المجمعات السابقة للإسلام لا سيما في جزيرة العرب ألا وهي مشكلة الرق، وقد بدأ الإسلام بمعالجة هذه المشكلة بوسائل شتى منها: أنه خصص من ميزانية الزكاة لتحرير الرقاب، وذلك بأن يشترى من السهم المخصص لفك الرقاب عبيدًا ويعتقون، ويعان منه المكاتبون، وبذلك تكون الدولة الإسلامية أول دولة حاربت الرق، وحسبها أنها خصصت جزءًا من الزكاة لفك الرقاب.

وفي قضاء دين المدين العاجز عن الوفاء من الزكاة إبقاء للثقة بين الناس، وتنمية لروح التعاون والتضامن بين الأفراد.

أما الجزية فقد وجبت على غير المسلمين، كما وجبت على المسلمين الزكاة في مقابل تمتعهم بحقوقهم، وأمانهم على أنفسهم وأموالهم، لأن أهل الكتاب –اليهود والنصارى– ينتفعون بمرافق الدولة العامة كما ينتفع المسلمون، ثم هم لا تجب عليهم الزكاة الواجبة على المسلمين، لأنها وجبت على وجه العبادة، وهم ليسوا أهلا لها لعدم الإسلام، فأوجب الله عليهم الجزية بدلا من الزكاة، قال تعالى: {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ} [التوبة: 29].

فهي كسائر الضرائب الإسلامية واجب في نظير حق، وأما ضريبة الخراج، فقد وضعت على الأرض التي أقر عليها أهلها من غير المسلمين، وتركت بيدهم يستغلونها وينتفعون بها، وأول من فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته عندما استولى المسلمون على سواد العراق عنوة، وكتب قائد جيش المسلمين في موقعة القادسية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بذلك مستشيرًا إياه في أمر سواد العراق، وكانت تعتبر في ذلك الوقت من أخصب بلاد الدنيا، وكان سعد بعد أن أتم الله النصر للمسلمين قام بقسمة الغنائم بين المجاهدين ما عدا الأرض فإنه توقف في قسمتها، وكتب بذلك إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب طالبًا رأيه في ذلك،ن وبعد أن وصل الكتاب إلى عمر رضي الله عنه استشار في ذلك كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار، وبعد حوار طويل استقر رأي عمر ووافقه مجلس شوراه الذي كونه لذلك على ترك الأراضي بيد أهلها، وفرض عليهم فيها الخراج، ووضع على رقابهم الجزية.

ولم تكن ضريبة الخراج معروفة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عهد خليفته الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فعمر رضي الله عنه هو أول من اجتهد في فرضه، قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: "وإنما كان الخراج في عهد عمر رضي الله عنه".

وروى أبو يوسف عن عامر الشعبي رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب، وأنه وضع على جريب الزرع درهمًا وقفيزًا، وعلى الكرم عشرة دراهم، وعلى الرطبة خمسة دراهم، ووضع على الرجل –يعني في رقبته–اثني عشر درهما، وأربعة وعشرين درهما وثمانية وأربعين درهماً.

وقد راعى عمر رضي الله عنه في وضع الجزية درجة يسار كل شخص، فجعلها على ثلاث درجات:

- غني موسر عليه ثمانية وأربعين درهمًا في العام.
- متوسط في حالته عليه أربعة وعشرون.
- فقير يعمل عليه اثنا عشر درهمًا.

كما أنه راعى في وضع الخراج على الأرض ما تحتمله ويطيقه أهلها.

وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل بأرض الشام حين فتحت مثل ما فعل بأرض العراق وكذلك فعل بمصر.

يقول العلامة السرخسي: "واعتمد عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما صنع بسواد العراق على السنة، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «منعت العراق درهمًا وقفيزها، ومنعت الشام مُديها ودينارها، ومنعت مصر إردبَّها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، قالها ثلاثًا».

قال أبو عبيد: "معنى هذا الحديث والله أعلم أن هذا كائن وأنه سيمنع بعد في آخر الزمان". قال: "وفي هذا الحديث تقوية وحجة لعمر فيما فرضه على أهل العراق من الدرهم والقفيز" قال: "فاسمع قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الدرهم والقفيز كما فعل عمر بالسواد وهذا هو التثبت".

وقال الإمام الخطابي: "معنى هذا أن ذلك كائن، وأن هذه البلاد تفتح للمسلمين، ويوضع عليها الخراج شيئا مقدرا بالمكاييل والأوزان، وأنه سيمنع في آخر الزمان، وخرج الأمر في ذلك على ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم، وبيان ذلك ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأرض السواد، فوضع على كل جريب عامر أو غامر درهما وقفيزا".

وهذا الحديث من أعلام النبوة، لإخباره صلى الله عليه وسلم بما سيكون من ملك المسلمين لهذه الأقاليم، ووضعهم الجزية والخراج عليها، كما يقول الإمام الشوكاني.

وكما أن المسلم يجب عليه العشر أو نصفه في الخارج من أرضه، فالكتابي يجب عليه الخراج فيما تنتجه أرضه، وكلا من الزكاة والخراج إنما وجب بصفة المؤنة للأرض؛ لأن بقاء الأرض يأيدي ملاكها يستغلونها وينتفعون بها موقوف على جهود كبيرة تبذل شق الأنهار، وتعبيد الطرق، وبناء الجسور، ثم إن أربابها لا ينتفعون بما تخرجه إذا لم تعين الدولة من يأخذ على أيدي المعتدين، ويحفظ الأمن ويصون النظام، وبما أن هذه الأعمال التي تقوم بها الدولة لمنفعة أرباب الأملاك، وجب أن تكون نفقة من يقومون بها في غلات الأرض وخراجها.

وأما العشور التي تؤخذ في البلاد الإسلامية على عروض التجارة الواردة إليها، والصادرة منها، فأساسها تبادل المعاملة بالمثل بين البلاد الإسلامية وغيرها من البلدان.

وسمى الفقهاء العامل الذي يقوم بأخذ العشور: العاشر، لأن ما يأخذه يدور على العشر، فإنه من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر إن لم يعلم ما يأخذون منا.

ومما ينبغي في العمال الذين ينصبون لجباية العشور أن يكونوا أولي بأس ومنعة، ليؤمنوا التجار من اللصوص وقطاع الطرق ويحمونهم منهم، وفي مقابل تلك الحماية ساغ لهم جباية رسوم على ما يمر به التجار من أموال ظاهرة أو باطنة تختلف في صفتها، وقدرها تبعا لاختلاف الشخص المار بها، فهي من المسلم زكاة، ومن الذمي جزية، ومن الحربي جزاء الحماية.

وأما ما يؤخذ غنيمة بالقتال فقد فرض خمسة لمصالح عامة بينتها آية الأنفال، قال تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ} [الأنفال: 41]، وفي تخصيص هذا الخمس لمن سمى الله تعالى رعاية للمصلحة العامة، وتزكية لنصيب الغانمين حتى لا يحقد عليهم الضعفاء والمحتاجون.

أما الخمس الذي يؤخذ من المعادن والركاز فإنه يصرف في مصارف الزكاة التي مرجعها إلى المصلحة العامة.

وهكذا نرى أن الأساس في هذه الضرائب الإسلامية هو تكوين مال للدولة تستعين به على القيام بواجباتها، والوفاء بالتزاماتها (الغفيلي، 2008).

2-7 خطوات تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وحساب مقدارها:

يمكن تحديد الوعاء باتباع طريقة استخدامات الأموال كالتالي:

- يتم تحديد وتقويم عناصر الموجودات الزكوية (الأصول المتداولة) مثل: البضاعة والذمم وأوراق القبض والاسثمارات في الأوراق المالية لقصد التجارة، والنقد لدى البنوك والنقدية في الخزينة وغير ذلك من الأموال المرصودة للتجارة.

يطرح منها:

- عناصر المطلوبات الزكوية (الخصوم المتادولة) مثل: الدائنين، وأوراق الدفع والقروض قصيرة الأجل التي تنشأ على المنشأة نتيجة شراء البضائع وغير ذلك من الالتزامات المستخدمة في التجارة.

المتبقي: هو وعاء الزكاة مع إضافة المال المستفاد إن وجد، ويتم مقارنته بالنصاب 85 غراما من الذهب، فإذا وصل الوعاء النصاب يتم ضربه بـ 2.5% للوصول إلى مقدار الزكاة (الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، 2008).

2-8 الاطار العام للنظام الضريبي

2-8-1 المفهوم العام للضريبة

تمّ تعريف الضّريبة من قبل العديد من الباحثين، وقد أجمعت معظم التّعريفات على أنّ الضّريبة هي عبارة عن: مبلغ نقدي تفرضه الدّولة أو إحدى الهيئات المحليّة فيها جبرًا ويتمّ تحصيلها من المكلّف بشكل نهائيّ ودون مقابل وفق قانون أو تشريع محدّد ويكون الهدف من فرض الضّريبة

المساهمة في تغطية نفقات الدّولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تسعى الدّولة إلى الوصول إليها (أبو نصار، وحميدات، 2020).

2-8-2 مميزات النظام الضريبي

- أنّ الضريبة تفرض وتحصل بشكل نقدي.
- أنّ الجهة المخوّلة بفرض الضّريبة هي الدّولة أو أحد هيئاتها الرّسمية، ولكنّها لا تفرض إلا بموجب قانون أو تشريع.
- أنّ الضّريبة تفرض بشكل جبري.
- أنّ الضّريبة يتمّ تحصيلها من المكلّف بشكل نهائيّ.
- أن المكلّف لا يحصل على مقابل عند قيامه بدفع الضّريبة.
- أن هناك عدة أهداف تسعى الدّولة لتحقيقها من وراء فرض الضّريبة (أبو نصار، وحميدات، 2020).
- ففي عام 1933 صدر اول قانون ضريبة دخل
- وفي عام 1946 صدر قانون ضريبة الدخل رقم 26
- وفي عام 1964 صدر قانون ضريبة الدخل رقم 25
- وفي عام 1982 صدر قانون ضريبة الدخل رقم 34
- وفي عام 1985 صدر قانون ضريبة الدخل رقم 1985
- وفي عام 1989 صدر قانون ضريبة الدخل رقم 4
- وفي عام 1992 صدر القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم 4
- وفي عام 1995 صدر القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم 4

- وفي عام 2001 صدر قانون ضريبة الدخل
- وفي عام 2003 صدر القانون المؤقت رقم 39
- وفي العام 2009 صدر القانون المؤقت رقم 28
- وفي العام 2014 صدر القانون رقم 34
- وفي العام 2018 صدر القانون الأخير لضريبة الدخل رقم 38 (أبو نصار، 2019)

2-8-3 أنواع الدخول الخاضعة لضريبة الدخل (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2018):

1- الدخل المتأتي من خدمات او من نشاط الاعمال.

(النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني او الخدمي او الحرفي الذي يمارسه شخص بقصد تحقيق ربح او مكسب)

2- الدخل من الستثمار

(أي دخل متحقق من مصادر اخرى خلف الدخل من الوظيفة أو نشاط العمال).

3- الدخل الجمالي

(دخل المكلف القائم من جميع مصادر الدخل الخاضعة للضريبة).

4- الدخل من الوظيفة

(الرواتب والجور والعلوات والمكافآت والبدلت واي امتيازات نقدية أو عينية اخرى تتأتى للموظف من الوظيفة سواء كانت في القطاع العام أو الخاص).

5- الدخل من النقل بين المملكة وأي دولة أخرى

(مثل شركات الطيران، شركات النقل البري، شركات النقل البحري "الملاحه").

6- الدخل الناجم عن اعادة التصدير

(وهي البضاعة التي قد تم استيرادها واعيد تصديرها مره اخرى).

7- الدخل من الجوائز والارباح

(مثل جوائز اليانصيب، ويشترط ان تزيد قيمتها عن 1000 دينار سواء كانت نقدية او عينية).

2-8-4 أهداف فرض الضرائب

إنّ الدّولة عندما تقوم بفرض الضّرائب على مواطنيها سواء كانوا أشخاصًا اعتباريين أم أشخاصاً طبيعيين، فإنّها لم تقم بفرض تلك الضرائب عبثًا، وإنّما تقوم بفرض تلك الضّرائب بعد وضع أهداف معيّنة نصب عينيها تصبو إلى تحقيقها، وتكون الضّريبة أداة أساسيّة لتحقيق تلك الأهداف، وتم تقسيم تلك الاهداف إلى (أبو نصار، وحميدات، 2020):

- **الأهداف المالية**

فإنها تقوم بفرض تلك الضّرائب من أجل الحصول على الأموال والإيرادات اللاّزمة، من أجل رفد الخزانة العامة للدّولة وذلك للقيام بالإنفاق العام، فعندما تقوم الدّولة بالتّعهد والالتزام بالقيام بالنّفقات اللاّزمة من أجل خدمة مواطنيها من ناحية، فإنّ ذلك يلزمها من ناحية أخرى مصادر مالية من أجل الوفاء بتعهداتها، وأحد تلك المصادر الماليّة الأساسيّة هو الضّرائب، بل أهمّ تلك المصادر.

- **الأهداف الاقتصادية**

أن من أهم الاهداف الاقتصادية التي اهتم بها النظام الضريبي والذي قام بتحقيقها هي:

- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسات الخارجية.

- نوجيه الاستثمارات المحلية الى بعض القطاعات المرغوب بها.
- استخدام الضّرائب لمعالجة وضع ركود اقتصاديّ فيكون بالقيام بتخفيض تلك الضّرائب أو بعض أنواع الضّرائب وذلك من أجل تحريك الوضع الاقتصاديّ العام وذلك من خلال زيادة القوّة الشّرائية لذوي الدّخول المتدنّية بفرض وتخفيض معدلات الضّرائب في الجزء الأوّل منها.

- **الأهداف الاجتماعية**

فإنّ الدّولة عندما تقوم بفرض الضّرائب فإنّها لا تسعى فقط لرفد الخزانة العامّة، وإنّما هناك أهداف أخرى تسعى إليها الدّولة، ومن هذه الأهداف :الأهداف الاجتماعيّة، وذلك لتصحيح أوضاع اجتماعيّة قائمة، ومن هذه الأهداف ما يأتي:

- **التّحكم بعمليّة النّسل:** بحيث تستطيع الدّولة أن تحقّق السّياسة السّكانية من خلال فرض الضّرائب، ويعدَ ذلك إجراء نسبيًا، ففي حين نجد بعض الدّول التي يكون بها عدد السّكان قليلاً وتسعى إلى زيادة عدد السكان، وزيادة نسبة المواليد، فقد تتخذ الدّولة إجراءً بتخفيض معدلات الضّريبة كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، أوتخفيض الضّرائب على دخول الأفراد، أمّا بالنسبة للدّول التي تتوجّه نحو تحديد النسل وتخفيض عدد السّكان فقد تلجأ إلى زيادة معدلات الضّريبة كلما ازداد عدد أفراد الأسرة، أو زيادة الضّرائب على الدّخول، ممّا يجعل مواطنيها يأخذون بالحسبان هذا المعيار، ومثال على ذلك الصين (ملحم، 2006).

- **إعادة توزيع الدّخول والثّروات ومنع التّكتل لتلك الثّروات بأيدي فئة قليلة:** ويكون ذلك بالقيام بإيجاد آليّة لفرض الضّرائب على تلك الثّروات كما يحدث في ألمانيا والدول الإسكندفانية، أو بالإمكان تطبيق التّصاعد بالضّرائب أو زيادة معدل الضّرائب على السّلع التي يقبل عليها الأغنياء.

وبهذه الطّريقة تكون تلك الضّرائب من نصيب الأغنياء وهم يتحمّلون العبء الأكبر منها، أما بالنّسبة للطّبقات الفقيرة فإنّها لا تتأثر كثيرا بتلك الضّرائب وهذا يعطي الإمكانية لزيادة دخولهم المعدة للإنفاق على عكس الأغنياء.

- **الحد من الظّواهر الاجتماعّية المشينة:** وخاصّة بالنسبة لبعض السّلع، فقد تقوم الدّولة بفرض ضرائب عالية على تلك الأنواع من السلع من أجل منع التّعامل وشرائها، وخير أمثلة على ذلك الكحول والدّخان.

ومن هنا نرى أنّ الدّولة تستخدم الضّرائب من أجل وضع حدّ لمشكلات اجتماعيّة يمرّ بها المجتمع إمّا بزيادة نسب الضّرائب ومعدلاتها أو تخفيضها (الحاج، 2015).

2-8-5 أنواع الضرائب

تتعدد انواع الضرائب التي تفرضها الدول، حيث تختلف الانواع بإختلاف الاهداف الضريبية، وذلك لانها تتفاوت من حيث أهميتها وآثارها الاقتصادية والإجتماعية، إلا انه يمكن تقسيم الضرائب إلى نوعين، هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ويتضمن كل نوع من الأنواع الفرعية الأخرى، وهي كما يأتي (أبو نصار، 2019):

1- الضريبة المباشرة

- الضرائب على رأس المال: هي الضريبة التي يكون راس المال وعاءً لها، يشمل جميع الممتلكات التي تحقق قيمة في لحظة زمنية محددة مثل الاصول الثابتة أو الاسهم والسندات التي يتم إدارتها بصورة نقد.

- الضرائب على الثروة: وهي الضريبة المفروضة على الثروة أو بعض عناصرها، وتمتاز بإنخفاض قيمتها.
- الضرائب الاستثنائية على رأس المال: وهي الضرائب المفروضة على رأس المال بنسبة أعلى، بهدف إيجاد الحلول لبعض المشاكل المالية التي تمر بها الدولة مثل حاجتها لتغطية بعض الالتزامات الطارئة أو حاجتها لتسديد الديون.
- الضريبة على الدخل: وهي الضريبة المقتطعة من الدخل الذي يحققه الشخص المعنوي أو الطبيعي.
- الضرائب على الميراث: وهي الضرائب التي تفرض على الممتلكات عند وفاة صاحبها، وقد يفرض هذا النوع من الضرائب على مجموع الممتلكات أو على نصيب كل وارث.

2- الضريبة الغير مباشرة

وهي الضرائب التي يتحملها الفرد وليس على الدخل او الثروة، وتتصف هذه الضرائب بسهولة تحصيلها وإمكانية نقل عبئها للآخرين، وتضم الضرائب غير المباشرة (مليكة، 2016):

- الضريبة على التداول والإنفاق: وهي الضريبة المفروضة على مقدار إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات، وهي الضريبة التي يتم فرضها على كافة السلع، أي مختلف مجالات الإنفاق وتتضمن الضرائب على الاستهلاك، وهي الضرائب المفروضة على الدخل في حال الإنفاق وتداولها بين أطراف مختلفة، وكذلك الضريبة العامة على الإنفاق.
- الضرائب الجمركية: وهي الضرائب التي يتم فرضها على البضائع سواء كان استيراداً أم تصديراً والتي تمر عبر حدود البلاد.

- الضرائب على التداول: وهي الضرائب التي يتم فرضها على المتلكات العينية عند تداولها، مثل العقارات عند انتقال ملكيتها بين الأفراد أو المؤسسات.

2-8-6 معدلات ضريبة الدخل للاشخاص"الطبيعيين" و"الاعتباريين "الخاضعين لضريبة الدخل (أبو نصار، وحميدات، 2020)

لقد قام المشرع الاردني بفرض ضريبة متصاعدة على **الاشخاص الطبيعيين** لغرض احتساب ضريبة الدخل كالتالي:

- 7% لأول عشرة آلاف دينار.
- 14% عن كل دينار من العشرة آلاف التالية.
- 20% عن كل دينار زاد عن العشرة آلاف الاولى والثانية.
- أما للاشخاص الاعتباريين فقد قام المشرع الاردني بفرض الضريبة الثابته عليهم كالتالي:
- 14% لقطاع الصناعة.
- 14% لقطاع التجارة.
- 24% لقطاعات الاتصالات وتوزيع وتوليد الكهرباء وشركات التعدين الأساسية وشركات التامين وإعادة التامين والوساطة المالية والشركات المالية والأشخاص الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة التأجير التمويلي.
- 35% لقطاع البنوك.

هذه النسب حسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات رقم 34 لسنة 2014 كون الدرسة تم تطبيقها خلال الفترة التي كان فيها هذا القانون ساري المفعول، حيث انه تغير ليصبح قانون ضريبة الدخل رقم 38 لسنة 2018 والذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من 2019/1/1.

كما عملت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن على تبني العديد من الاستراتيجيات والطرق لزيادة إلتزام المكلفين والحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال القيام بالعديد من الانشطة والاجراءات والتي تتضمن ما يلي (دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2018):

رفع مستوى الشفافية ونشر الثقافة الضريبية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما تعمل إدارة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بإتباع الاساليب الإحصائية من خلال نظام العينات لتحديد حجم العينات التي يتم تدقيقها بالاضافة الى إعداد تقارير نسب الالتزام الضريبي لجميع المكلفين في الأردن، ولكل مديرية بشكل دوري، وذلك من خلال دراسة مستوى خطورة العينات، واختيارها بما يتلائم مع طاقة المقدرين والمدققين الانتاجية.

وتقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بإعداد خطة سنوية لكافة المديريات التنفيذية، أخذة بعين الاعتبار الطاقة الانتاجية لمدققي هذه المديريات، ونوعية الملفات والمكلفين التابعين لها، بالاضافة الى دراسة نسب إلتزام المكلفين في هذه المديريات، كما ويتم متابعة التقدير الأولي والتقدير الإ داري لملفات المكلفين غير الملتزمين، ومتابعة ملفات المستوردين بإسم الغير، بالاضافة الى وضع خطط خاصة بمراقبة شركات التخليص وعمليات الاستيراد.

وتقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بإعادة توزيع الملفات الضريبية واعادة النظر بتبعيتها للمديريات، وذلك إعتماداً على حجم المكلف وموقع عمله والمخاطر المرتبطة بعملية تدقيق

سجلاته، بالاضافة الى العمل على تطوير إستراتيجيات التحصيل، وتخفيض حجم التأخرات الضريبية، وذلك من خلال تفعيل إجراءات التبليغ والتنفيذ الجبري، والحجز والبيع بالمزاد العلني كما يتم تحليل الديون حسب حجم الدين وعمره وقطعيته، بالاضافة الى العمل على متابعة المكلفين ذوي الارصدة التي تبلغ مليون دينار واكثر وإعطائها الاولوية بسبب أهميتها النسبية.

2-8-7 مبادئ الضرائب

يعتمد تطبيق الضرائب على مجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية التي ينبغي أن تستخدمها الدولة ممثلةً بالحكومة وتضعها بعين الاعتبار وتلتزم فيها عند وضع وإقرار نظام للضرائب يكون ناجحاً وفعَالاً ويعزز التوافق بين مصالح كافة أركان الضريبة، وفيما يأتي أهم هذه المبادئ: (Bragg, 2020)

1- **مبدأ العمومية "العدالة":** ويعني انتشار نظام الضرائب عبر أوسع عدد من أفراد المجتمع بصورة عادلة، أي ألا يتم فرض أعباء ضريبية على شخص دون سواه، وبصورة تتناسب مع المقدرة المالية للفرد المكلَّف.

2- **مبدأ الاستخدام الواسع للضرائب:** ويعني استهداف الضرائب عند وجود استخدام محدد لها فقط، أي عندما يكون هناك سبب واضح بين الضريبة والاستخدام، وبشكل عام يتم جمع الضرائب للاستخدام العام.

3- **مبدأ المنفعة:** ويعني أنّ ما يدفعه المكلَّف من الضرائب يجب أن يتناسب طرديًّا مع المنفعة المستلمة والمتحققة له، فالأفراد المكلّفون المستفيدون بشكل كبير من الخدمات التي تقدمها الدولة عليهم دفع ضريبة عالية والعكس صحيح.

4- **مبدأ مطابقة النفقات:** يجب أن يتطابق مستوى الضريبة المدفوعة من قبل المكلّفين تقريبًا مع حجم النفقات المتوقعة، بحيث تكون السلطة التي تفرض الضريبة حذرة في تغطية التكاليف، ولا تفرض ضريبة زائدة عن الضرورة.

5- **مبدأ الشمولية:** ويعني فرض الضرائب فقط عندما يكون هناك استخدام محدد لها، أي أن يكون سبب واضح بين الضريبة والاستخدام، في جميع الحالات الأخرى يتم جمع الضريبة للاستخدام العام.

6- **مبدأ سهولة الامتثال والالتزام:** ويعني يجب أن تكون إدارة الضريبة بسيطة قدر الإمكان، بحيث لا يواجه من يدفعها صعوبة كبيرة في الالتزام بمتطلبات تأديتها، ومن الناحية المثالية تعتبر الضرائب غير مرئية لدافعي الضرائب.

7- **مبدأ محدودية الإعفاءات:** ويعني يجب أن تكون أي إعفاءات ضريبية ضمن فترة زمنية محدودة ولسبب محدد، ويتم بعده التخلص من الإعفاءات، حيث يكون الهدف من الإعفاءات فقط تشجيع أنواع معينة من السلوكيات والتصرفات، والتي عادةً ما تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

8- **مبدأ القابلية للفهم:** ويعني يجب أن يكون طريقة حساب ودفع الضريبة فهمه سهلًا على المكلّف، وبالتالي تجنب وتلافي أي أخطاء في تحويل أو احتساب الضريبة.

2-8-8 مشاكل الضرائب

بما أن الضريبة تنطوي على اقتطاع جزء من دخل الأفراد والمنظمات المختلفة، فمن المتوقع وجود مشاكل ومعوّقات جرّاء لجوء البعض إلى محاولة التخلص من دفع المستحقات الضريبية المترتبة

عليهم بشتى الطرق والأساليب، سواء مشروعة أو غير مشروعة، وتتخلص أهم أساليب التخلص من دفع الضريبة بالآتي (Kagan, 2018):

- **التهرب الضريبي:** ويقصد به قيام المكلَّف ببعض الأعمال المشروعة أو غير المشروعة بهدف تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه وقد يقوم بذلك لعدة أسباب منها الاستفادة من الغموض ووجود بعض الثغرات في قانون الضريبة، ويقوم بعملية التهرب من خلال تلك الثغرات، يعد ضعف الجزاء القانوني والعقوبات على المتهربين من الضريبة سببًا للتهرب من دفع المستحقات الضريبية، بحيث يوازن المتهرب بين المنفعة الذي يحققها من التهرب وبين العقوبات التي يمكن أن تلحق به في حالة اكتشاف أمر تهربه، فإذا كانت العقوبات فقط مالية وذات قيمة منخفضة فإن ذلك سيشجعه على التهرب.

- **التجنب الضريبي:** ويقصد به أن يتمكن المكلّف من تجنب دفع الضريبة باستغلال وجود ثغرات في القانون دون أن يظهر في موضع المخالف للقانون؛ أي أنّه يتم تجنب الضريبة عن طريق الاستعانة بالقانون نفسه، فنتيجة لقدم دقة نصوص القانون أو عدم إحكام صياغتها أو عدم تغطيتها لكافة الاحتمالات قد يتمكن الشخص من تحريف النصوص أو تفسيرها لصالحه دون أن يخالفها، وبالتالي هو غير مخالف أمام القانون.

- **الازدواج الضريبي:** ويقصد به فرض ضريبتين أو أكثر على المكلّف أو المادة الضريبية نفسها أو فرض الضريبة نفسها أو ضريبة من النوع نفسه أكثر من مرة على الشخص نفسه وللمال نفسه في مدة واحدة، وأكثره شيوعًا ما يحدث في التجارة الدولية عند فرض ضريبة على نفس المادة في بلدين مختلفين

2-9 الدراسات السابقة

2-9-1 الدراسات باللغة العربية

- **دراسة حسونة (2010) بعنوان: "أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية".**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية كل من الزكاة والضريبة واختلاف دور كل منهما عن الآخر، وبيان أثر كل من الضريبة والزكاة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وكيفية استخدامهما وتوضيح آلية الاستخدام، مع إظهار كيفية مساهمة الزكاة في إحداث التنمية وحل المشكلات الاقتصادية في حال تم تطبيقها حسب قواعد الشريعة الإسلامية.

وأهمية هذا المورد المالي المهمل، مع محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات التي وردت في المقدمة.

اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة بشكل يجمع بين القديم والحديث، من خلال عرض مجهودات علمائنا القدامى وكتابات علمائنا المحدثين، والربط بين الفقه الإسلامي والمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

وختمت الرسالة بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والتوصيات إن الزكاة تعتبر نظاماً شاملاً للجوانب المختلفة من حياة المسلمين الدينية والاجتماعية والأخلاقية والمالية والسياسية، وتسهم الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي بما تحققه من آثار على الإنفاق والاستثمار والتوزيع، والاستقرار الاقتصادي في المجتمع، تعد الزكاة أسلوباً من أساليب توزيع الثروة والدخل معاً، ويراعى في توزيعها معايير مختلفة من شأنها تحقيق العدل والمساواة بين الناس.

تناولت هذه الدراسة نظام الزكاة كمورد تمويلي بالإضافة لكونها عبادة، فهي من أهم العبادات ذات الطابع المالي الخالص، ومن هنا يأتي دورها المزدوج كعبادة وأداة تنموية يقدمها الاقتصاد

الإسلامي علاجاً لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل، وبيان مد ى تغيب هذه الأداة التمويلية المنتظمة وافرة الحصيلة التي لا يوجد لها مثيل في أي من الاقتصاديات الوضعية عن واقع المسلمين، و فعالية مساهمتها في حل جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نعاني منها، إذا استخدمنا هذا النظام بطريقة صحيحة موافقة للشريعة الإسلامية، وتناولت أيضاً هذه الدراسة دور الضريبة في إحداث التنمية.

- دراسة عماوي (2010) بعنوان: "**دور الزكاة في التنمية الاقتصادية**".

هدفت هذه الدراسة إلى الرغبة في الاستزادة من العلم الشرعي بعامة، والتعمق في موضوع الزكاة بخاصة، ونظراً للأهمية القصوى لهذا الموضوع، لتعلقه بحياة الأفراد اليومية، ولكثرة المحتاجين إلى أموال الزكاة، ولرد على بعض من يحاول التقليل من أهمية الزكاة، ومن جدوى الاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

حيث اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي وصولاً للإجابة على أسئلة الدارسة فقد قمت بتتبع آراء الفقهاء وأدلتهم من كتبهم المعتمدة والموازنة بين هذه الآراء ومناقشتها والترجيح بينها كلما لزم ذلك بناء على ثبوت الدليل وقوته، والإفادة من الدراسات الحديثة بهذا الخصوص كما قمت بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في الدراسة من كتب الحديث المعتمدة مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، وعملت على ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في ثنايا الدراسة وكذلك العلماء المعاصرون فقد ترجمت لهم جميعا أنى ورد ذكرهم، واعتمدت في ذلك على شبكة (الإنترنت).

وقد أظهرت الدراسة أوجه الشبه وأوجه الفرق بين الزكاة والضريبة، وتميز الزكاة عن الضريبة في كثير من المجالات، كما أظهرت الدراسة أهمية العمل الشعبي المؤسسي الذي تقوم به لجان الزكاة والجمعيات الخيرية في دفع عجلة التنمية.

– دراسة نابتي (2014) بعنوان "**النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي**".

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أشكال الضرائب المعاصرة وكذا تركيب النظام الضريبي الإسلامي، ثم تقوم بمقارنة كل منهما من حيث التعريف والخصائص، الأساس النظري، القواعد، الوعاء الضريبي، والمشاكل التي يمكن أن يواجهها كل من النظام الضريبي المعاصر والإسلامي

تعتبر هذه الدراسة مقارنة لتشكيلة النظام الضريبي المعاصر والنظام الضريبي الإسلامي وذلك بتوضيح أوجه التوافق والاختلاف بين كل منهما من خلال دراسة حالة للنظام الضريبي في كل من المملكة العربية السعودية والجزائر.

تخلص هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من التشابه الموجود بين الضريبة المعاصرة والضريبة الإسلامية من ناحية التعريف، الأهداف والأنواع إلا أن الفرق واضح ويتجسد في المصدر التشريعي، كما تبين أن القواعد والأسس التي بنى عليها المفكرون الاقتصاديون الكلاسيكيون الضريبة المعاصرة، كان الإسلام سابقاً في استخدامها منذ عدة قرون مضت، كما وضح الجانب التطبيقي للدراسة أن التطبيقات الحالية للضريبة الإسلامية تتجسد في الزكاة والتي تعتبر إيرادا حكوميا في المملكة العربية السعودية، بينما في الجزائر يتم إخراجها من طرف الأشخاص طوعا لصالح الفقراء أو بدفعها لصندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

– دراسة الشيخ خليل (2015) بعنوان "**دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية**".

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، المتمثلة في المجالات التالية: الحد من الفقر، تخفيض البطالة، واعادة توزيع الدخل والثروة،

بالإضافة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه أعمال الزكاة في قطاع غزة في دعم قطاعات التنمية الاقتصادية، وسبل تنمية أموال الزكاة واستثمارها وتطويرها في قطاع غزة من وجهة نظر القائمين عليها.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم إعداد استبانة لهذا الغرض مكونة من 43 فقرة موزعة على المجالات السابقة، تم تطبيقها على جميع العاملين في الإدارة العامة للزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية ولجان الزكاة المنبثقة عنها، وعلى العاملين في هيئة الزكاة الفلسطينية، والبالغ عددهم 105 فرداً، وقد تم توزيع 105 استبانة على مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد 95.2% من حجم المجتمع العينة.

هذا وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج التي تشير إلى أن الزكاة في قطاع غزة تواجه مشكلة في عدم تعاون الجهات الرسمية والحكومية من أجل المساهمة في استثمار أموال الزكاة وتعاني كذلك من قلة الموارد التابعة لهيئات ولجان الزكاة، والتي من شأنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، كما أن الجمهور في قطاع غزة يعاني من مشكلة في حصر مفهوم الزكاة بالمسألة التعبدية المحضة، دون النظر إلى أنها أداة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، في حين أن قطاع غزة يعاني من قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي حول الزكاة، وبيان مدى أهميتها في التنمية الاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع المستثمرين في استثمار أموال وموارد هيئات ولجان الزكاة في قطاع غزة والعمل على تفعيل سبل تنمية الزكاة في الإعلام في قطاع غزة وكذلك العمل على نسج شبكة علاقات محلية وعربية ودولية من أصحاب الاموال والاعمال من أجل تمويل مشاريع

تساهم في تمكين الزكاة من المساهمة في التنمية الاقتصادية و العمل على تنويع صيغ استثمار وتمويل الزكاة في قطاع غزة والعمل على توعية المستثمرين حول ترشيد شروطهم بحيث لا تتعارض مع الاستثمار والتنمية، والعمل على حث وتوعية الجمهور في مجالات وأهمية الزكاة في تدعيم أركان التنمية، وعدم حصرها في الجانب التعبدي المحض.

- دراسة العبادي، والقضاة (2017) بعنوان: **"أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طرق احتساب الضريبة العامة على مبيعات خدمات شركات الاتصالات الأردنية، وأثرها على الايرادات العامة، ومقارنة هذه الطرق مع مثيلاتها في بعض الدول العربية، والتأكد من أن جميع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات خاضعة للضريبة العامة ولا يوجد تهرب من الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الأردن.

تستخدم هذه الدراسة المنهج الاستقصائي من خلال المقابلات الشخصية مع الموظفين المعنيين في الدوائر الضريبية الذين يرفضون توثيق اسمائهم في كلا البلدين الاردن والسودان، وكذلك استخدام المنهج التحليلي لمعرفة حجم التهرب الضريبي إن وجد لدى شركات الاتصالات الاردنية، وسيتم استقصاء طرق احتساب الضريبة على شركات الاتصالات في بعض الدول المجاورة ذات الاقتصاديات المشابهة لاقتصاد الاردن والسودان نموذجاً.

وقامت الدراسة بالإجابة على مجموعة من الأسئلة، وتوصلت الى أن هناك قصوراً في احتساب الضريبة العامة على خدمات الاتصالات في الأردن ناجم عن الطريقة التي يتم فيها احتساب الضريبة العامة، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود تهرب من دفع الضريبة على الخدمات

المجانية التي تقدمها هذه الشركات، على الرغم من أن خدماتها نمت خلال الاعوام 2010–2013 بنسبة 78%، بينما انخفضت إيرادات الضريبة العامة عن نفس الفترة بنسبة 7%، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل التشريعات الضريبية في الأردن بما يتواءم مع الطريقة المباشرة في احتساب الضريبة العامة على مبيعات الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات.

2-9-2 الدراسات باللغة الأجنبية

3) دراسة (Propheter, 2010) بعنوان: **"Revenue Impact of a Sales Tax on Services"**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر زيادة ضريبة المبيعات على الخدمات ومعرفة الحل الأمثل لمشكلة العجز المالي، من حيث توسيع قاعدة ضريبة المبيعات أو زيادة نسبة ضريبة المبيعات، حيث يبلغ عجز ولاية كاليورنيا نحو 20 مليار دولار للسنة المالية 2010-2011، وكان من بين المقترحات توسيع قاعدة ضريبة المبيعات لتشمل الخدمات، حيث تم جمع مجموعة من البيانات عن المبيعات واستخدام الايرادات الضريبية لـ 43 دولة على مدى 15 عام من أجل معرفة تقلبات الايرادات عبر دورات الاعمال المتعددة لتحقيق في العلاقة بين قاعدة ضريبة المبيعات والايرادات، وكانت هناك ثلاث نتائج رئيسة هي: أن الايرادات المحتملة تختلف اختلافا كبيرا داخل وعبر كل فئة وكل خدمة، وفي المدى القصير فإن زيادة معدل الضريبة يؤدي إلى المزيد من الايرادات مقارنة مع توسعة القاعدة الضريبية.

4) دراسة (Siswantoro & Nurhayati, 2012) بعنوان: **"Factors Affecting Concern about Zakat as a Tax Deduction in Indonesia"**

هدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض العوامل التي تؤثر على تفضيل الزكاة باعتبارها مخصومه من الضرائب في اندونيسيا؛ كما هدفت أيضاً إلى دراسة مدي فعاليه القانون المتعلق بإعفاء الزكاة من الضرائب

ولتحقيق أهداف الدراسة في استخدام مناهج بحثيه متعدده مثل تحليل مستندات واستبيانات عبر الإنترنت واجراء مقابلات هاتفيه مع خدمه العملاء في مكتب الضرائب، وقد تم أحد عينات من المستندات من ابريل وحتى يونيو 2012

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج اهمها أن عاملي واثقه فقط أثر على تفضيل الزكاه المعفيه من الضرائب، كم ان عوامل العمر والتعليم ومستوي الدخل تلعب دورًا ايجابيا في مدي القدرة على دفع الزكاة، وأنه لم يكن معظم موظيفي الضرائب على بيئه من الاهتمام الشعبي بالزكاة باعتبارها تخصم من الضرائب

ونتج عن الدراسة عدة توصيات كان أهمها على الحكومه الاندونيسية فرض الزكاة وخصمها من الضرائب على ان تقوم الحكومه بتولي مسؤولية جمعها وصرفها للمستفيدين، ويجب ان يكون هنالك تنسيق جيد بين وزاره الماليه وزارة الشؤون الدينه والمؤسسات الحكومية التي تتعامل مع هذه المسألة.

5) دراسة (Riaz & Tarar, 2012) بعنوان: **"Impact of Zakat on Economy Structure and Implementation in Pakistan"**

هدفت هذه الدراسة الى تحديد بنيه الزكاة في باكستان، وكذلك البحث في طبيعه ضربيه الزكاه وهو دو الدلالة في المنفعه الحديه من المال الذي يأخذ في الانخفاض نسبيًا، حيث غطت هذه الدراسة تجريبيًا موضوع الزكاة الذي يتم اهماله من قبل الباحثين بمعني واقعي، معتبرا ان اغلب الملتزمين بالزكاة يقومون يدفعها لكن ليس لديهم معرفه بالفوائد التي تصفيها على المجمتع في نهايه المطاف.

وتوصلت الدراسة الى ان الزكاة تعد المساعد المالي الزياده امكانيه العمل لاولئك الذين لا يستطعيون تحمل أعباء المعيشه، وايضا يلعب دورًا فاعلا في اعاده التأهيل الاقتصادي لأولئك الذين يعانون في القدره على العمل لاعاله أنفسهم، حيث ان له اثارا ايجابية في القضاء على التسول واعاده توزيع الثروة في المجتمع وايضا ينظر اليه على انه نظام الرعايه الاجتماعية العامه، فقد ساعدت بعض الناس على تحقيق الاستقلال المالي، وقدمت الدخل القادر على مساعده الفقراء وتمكين مؤسسات الرعايه الاجتماعية في التوسع.

6) دراسة (Mohsin, 2013) بعنوان: **"Potential of Zakat in Eliminating Riba and Eradicating Poverty in Muslim Countries (Case Study): Salary Deduction Scheme of Malaysia"**

تهدف هذه الدراسة الى اظهار كيف نجحت مالزيا في أحياء واعادة مؤسسه الزكاة في ضل النظام الحالي، مثلًا من خلال نظام الخصم من الراتب، بالإضافة الى الأهداف الثانوية المتمثلة في النظر الى قدره الزكاة في القضاء على الرياء والقضاء على الفقر وتقديم بيانات احصائية فيما يتعلق بالكميه الهائله من الاموال التي يمكن جمعها في البلدان الاسلامية المختلفة من هذه المؤسسة للتغلب على مشاكل تلك الدول.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها انه على الرغم من أن الزكاة هي الركن الثالث من أركان الاسلام، الا انه تم اهمال هذه الموسسة لفتره طويله، هذا بدوره اجبر الدول الاسلاميه الى الاقتراض بالربا الامر الذي كان سبباً في نشر في تلك الدول، ومن جهه اخرى قدمت الدراسة أدله احصائيه تتعلق بالكميه الهائله من الاموال التى يمكن جمعها كزكاه إذا اتبعت تلك الدول الممارسة الحاليه لنظام الخصم من الراتب المتبع في ماليزيا.

كما نتج عن الدراسة عده من التوصيات كان أهمها ضروره اجراء المزيد من الابحاث المتعلقة بالزكاة ومؤسسة الزكاة خاصة الأبحاث التى تساعد على إظهار المبلغ الفعلي من الاموال التي يمكن جمعها من انواع الثروات الخاضعة للزكاة كافة ومن جميع المسلمين المكلفين بدفع الزكاة.

7) دراسة (Johari, Ali, Ab Aziz, & Ahmad, 2014) بعنوان: **"The Importance of Zakat Distribution and Urban-Rural Poverty Incidence among Muallaf (New Convert)"**

هدفت هذه الدراسة الى توضيح اهمية الأخلاقيات الاقليمية (بين المناطق الحضريه والريفية) وتأثير توزيع الزكاة عليها، كان الدافع وراء هذه الدراسة هو توزيع الزكاة الرسمي الشهري بين المناطق الحضريه والريفية الحقيقية تبعًا للاختلافات المعيشية والاختلافات في خطوط الفقر في المناطق الحضريه والريفيه التي لا تعكس التكلفه بين الحضر والريف الفعليه من الخلافات المعيشية والتي قدم تقدم صوره مضلله عن الأثر التوزيعي للتنمية، والذي ينطوي عادة على توسيع القطاع الحضري، في الآقتصاد الثنائي هناك واحده من الطرق للاستفادة من اموال الزكاة والتنمية من خلال توسيع فرص العمل في القطاع حيث يغلب عليه الطابع الحضري الحديث، بالاظافة الى زيادة الانتاجية ف القطاع الذي يغلب عليه الطابع الريفي التقليدي وتشير النتائج الى ان معدلات التنميه المسجله اعلى في الحضر مقارنه مع المناطق الريفية، وايضا ان المساعدات الماليه الناتجه من توزيع الزكاة امر حاسم ومهم بالنسبة لهم للبقاء على قيد الحياة لان معظمهم يعيشون في المناطق الحضريه التى لديها اعلى تكلفة وبالتالي ينبغي ان تأخذ في الاعتبار الاختلافات في تكاليف المعيشة بين هذه المناطق، وبالتالي تقترح هذه الدراسة إلى الأخذ بعين الاعتبار نسب المحددات المناسبة من الاسعار (في المناطق الحض والريفية) لتحديد توزيع الزكاة.

9:2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة الضريبية وستضم القطاع المالي (البنوك) والقطاع التجاري والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي المدرجة في بورصة عمان، في حين أن الدراسات الأخرى ركّز معظمها على أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية.

وسيتوسع الباحث في دراسة مقارنة الزكاة وضريبة الدخل على الشركات، وبحسب –علم الباحث– لايوجد دراسات سابقة تطرقت إلى مقارنة ضريبة الدخل مع الزكاة في القطاعات المختلفة الاردنية (المصرفي، والصناعي، والتجاري، والخدمي) وبحيث ركّز بعضها على التنمية الاقتصادية، والبعض الآخر ركّز على الضريبة فقط.

بالاضافة الى حداثة الفترة الزمنية التي ستطبق بها هذه الدراسة وبحيث ان العديد من العوامل تتغير مع التغيير في البئية الداخلية والخارجية المحيطه وبحيث يؤمل التوصل إلى نتائج جديدة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد

3-2 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة

3-4 اجراءات الدراسة

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد

هدفت الدراسة الى بيان مقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة حيث تم المقارنة بين الضريبة والزكاة التي تستحق على كل من الشركات المالية ممثلة في القطاع المصرفي، والشركات الصناعية، والشركات التجارية والشركات الخدمية وبيان الفروقات ما بين الزكاة والضريبة في تحصيلات الايرادات العامة للدولة.

3-2 منهجية الدراسة

أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي للمقارنة بين ضريبة الدخل والزكاة في تحصيل الإيرادات العامة، وتم دراسة البنوك في القطاع المالي في حين قام الباحث في تجميع كلا من الشركات الصناعية والخدمية التي تعمل في نفس المجال ووفق تقسيمات بورصة عمان، بغرض المقارنة بين القطاعات، القطاع المصرفي (البنوك) والصناعية والتجارية والخدمية، بالاضافة الى احتساب الزكاة على هذه الشركات، لتحديد الفروقات في تحصيلات كلا من الزكاة وضريبة الدخل، كماتم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples -t- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

3-3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات في القطاع المالي ممثلاً في البنوك والقطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع الخدمي، وذلك من خلال اختيار التقارير السنوية لـ 166 شركة المدرجة في بورصة عمان خلال الاعوام الواقعة ما بين 2016-2018 وقسمت العينه الى (10 شركات تجارية) و(43 شركات صناعية) و (98 شركة خدمية) و (15 بنك) وتشمل هذه الشركات جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان في تلك الفترة الزمنية والتي تم تجميع تقاريرها المالية وفق تقسيمات البورصة في كل قطاع.

3-4 اجراءات الدراسة

تمت الدراسة وفق الاجراءات التالية:

1- تجميع البيانات المالية المتعلقة بعينة الدراسة.

2- تحليل البيانات المالية من خلال استخراج الضريبة المستحقة على أرباح هذه الشركات.

3- احتساب الزكاة المستحقة على هذه الشركات، وبحيث تم اعتماد آلية احتساب الزكاة كما وردت في كتاب محاسبة الزكاة والدخل الصادر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، 2008) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المنهاج.

4- المقارنة بين الضريبة المستحقة على هذه الشركات عينة الدراسة والزكاة المترتبة على نفس عينة الدراسة واحتساب الفرق بين الضريبة والزكاة المترتبة على عينة الدراسة.

5- تحليل البيانات واستخدامها من اجل اختبار (t) للعينات المستقلة لمعرفة الفروق الإحصائية، واختبار فرضيات الدراسة.

6- مناقشة نتائج التي ستترتب عليها الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة لذلك.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

كون الدراسة تعتمد على الأسلوب التحليلي الكمي، فانه يتم استخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (EXCEL) بالاعتماد على أهم الأساليب التالية:

- احتساب المتوسط الحسابي لقيم الزكاة والضريبة.
- استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples -t-Test) حيث يتم احتساب قيمة t لاختبار وجود فروقات معنوية، وتعتبر **قاعدة القرار** المستخدمة في الدراسة عندما تكون هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لعينات الدراسة وقيمة t المحسوبة عند مستوى معنوية اقل أو تساوي 5%، عند ذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) والقبول بالفرضية البديلة (H).

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

4-1 تمهيد

4-2 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي

4-1 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى بيان نتائج التحليل الاحصائي والمالي، بحيث تم الإعتماد على التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان للقطاع الصناعي والقطاع الخدمي وقطاع المصارف والقطاع التجاري، وذلك بغرض اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها.

4-2 اختبار فرضيات الدراسة

بالرجوع الى البيانات المنشورة في بورصة عمان فقد تم احتساب ضريبة الدخل والزكاة للشركات الخاضعه للدراسة في كلا من القطاع الخدمي، والصناعي، والمصرفي، للسنوات الواقعة ما بين 2016- 2018 والتي كانت على النحو التالي:

جدول (4-1) إيرادات الدولة من الضريبة والزكاة لجميع القطاعات خلال السنوات 2016-2018

القطاع	ضريبة الدخل				الزكاة			
	2018	2017	2016	المجموع	2018	2017	2016	المجموع
القطاع المالي(البنوك)	299,612	296,011	308,919	904,543	330,354	343,760	349,269	1,023,383
القطاع الصناعي	44,491	29,587	18,074	92,153	30,740	29,826	32,435	93,001
القطاع التجاري	3,661	4,132	3,839	11,633	5,484	5,028	5,642	16,154
القطاع الخدمي	34,582	31,574	56,688	122,846	55,928	58,177	55,899	170,004
المجموع	382,346	361,304	387,520	1,131,175	422,506	436,791	443,245	1,302,542

يظهر جدول رقم (4-1) قيم متحصلات ضريبة الدخل والزكاة خلال سنوات الدراسة الواقعة ما بين 2016 و2018 وبحيث يلاحظ الباحث ان قيم الزكاة كانت اعلى من متحصلات ضريبة الدخل في جميع القطاعات وفي جميع سنوات الدراسة.

ولاختبار فيما إذا كانت الفروقات ذات دلالة احصائية فإنه تم الاعتماد على اختبار (t) للعينات المستقلة (Independent Samples -t-Test) عند مستوى معنوية اقل أو تساوي 5%.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل عن متحصلاتها من الزكاة.

جدول (4-2) مجموع ايرادات الدولة من الضريبة والزكاة لجميع قطاعات الدراسة **(مليون دينار)**

إيرادات الدولة	ضريبة الدخل			الزكاة			الزكاة والضريبة الفرق بين		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016
	382,346	361,304	387,520	422,506	436,791	443,245	40,160-	75,487-	55,725-
المجموع	1,131,170			1,302,542			-171,372		

من الجدول (4-2) فإن ضريبة الدخل لجميع القطاعات ولجميع السنوات الدراسة بلغ **(1.131.170)** مليون دينار بينما بلغت الزكاة (1.302.542) مليون دينار وكان الفرق بينهما **(171.372)** مليون دينار لصالح الزكاة، ولاختبار إذا كان هذا الفرق معنوي فانه تم الاعتماد على اختبار (Independent Samples -t-Test) والذي سيتم توضيح نتائجه في الجدول رقم (4-3) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (4-3)

اختبار(Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من إجمالي ضريبة الدخل والزكاة لجميع قطاعات الدراسة خلال سنوات 2016-2018

الفرضية الاولى	ضريبة الدخل		الزكاة		Independent Samples -t-Test	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.
لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل عن متحصلاتها من الزكاة	8,211,012	8,465,783	9,438,757	24,643,151	0.468	0.56

بالرجوع إلى جدول رقم (4-3) تبين أن المتوسط الحسابي لكلاً من ضريبة الدخل والزكاة بلغ (8,211,012، 9,438,757) على التوالي وعند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$)، وبمعنى عدم وجود فرق ذو دلالة معنوية، بين المتوسط الحسابي لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في جميع القطاعات المدروسة خلال السنوات الواقعة ما بين 2016-2018.

وبما أن قيمة المعنوية لاختبار (t) المستقل بلغت (0.56) وكما هو موضح في جدول رقم (4-3) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغة 5%، ووفق قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية للدراسة والتي تنص على: **"لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل عن متحصلاتها من الزكاة".**

H02.1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في المصارف الاردنية.

جدول رقم (4-4)

تحليل ضريبة الدخل والزكاة في قطاعات المصارف الاردنية

شركات القطاع المصارف	السنة	نسبة الضريبة	ضريبة الدخل	الاصول المتداولة	نسبة الزكاة	الزكاة	الفرق بين ايرادات الزكاة والضريبة
البنك العربي	2018	0.35	120,725,000	6,467,856,000	0.025	161,696,400	40,971,400-
	2017	0.35	109,351,000	6,333,832,000	0.025	158,345,800	48,994,800-
	2016	0.35	109,420,000	6,849,111,000	0.025	171,227,775	61,807,775-
	المجموع		**339,496,000**	**19,650,799,000**	**0**	**491,269,975**	
الاهلي الاردني	2018	0.35	11,933,475	421,789,991	0.025	10,544,750	1,388,725
	2017	0.35	6,760,042	466,139,415	0.025	11,653,485	4,893,443-
	2016	0.35	1,906,015	387,777,694	0.025	9,694,442	7,788,427-
	المجموع		**20,599,532**	**1,275,707,100**	**0**	**31,892,678**	
بنك الاردن	2018	0.35	21,714,509	512,261,197	0.025	12,806,530	8,907,979
	2017	0.35	21,973,902	534,265,363	0.025	13,356,634	8,617,268
	2016	0.35	20,113,384	722,649,239	0.025	18,066,231	2,047,153
	المجموع		**63,801,795**	**1,769,175,799**	**0**	**44,229,395**	
بنك سوستيه	2018	0.35	12,277,739	287,577,387	0.025	7,189,435	5,088,304
	2017	0.35	11,927,424	168,596,439	0.025	4,214,911	7,712,513
	2016	0.35	15,189,678	239,749,886	0.025	5,993,747	9,195,931
	المجموع		**39,394,841**	**695,923,712**	**0**	**17,398,093**	
بنك القاهرة عمان	2018	0.35	4,149,275	451,222,986	0.025	11,280,575	7,131,300-
	2017	0.35	4,223,808	672,611,821	0.025	16,815,296	12,591,488-
	2016	0.35	5,651,690	559,264,919	0.025	13,981,623	8,329,933-
	المجموع		**14,024,773**	**1,683,099,726**	**0**	**42,077,493**	
بنك المال الاردني	2018	0.35	7,050,717	319,425,647	0.025	7,985,641	934,924-
	2017	0.35	4,070,847	477,160,434	0.025	11,929,011	7,858,164-
	2016	0.35	10,954,422	427,429,716	0.025	10,685,743	268,679
	المجموع		**22,075,986**	**1,224,015,797**	**0**	**30,600,395**	
الاستثماري	2018	0.35	5,189,799	192,186,582	0.025	4,804,665	385,134
	2017	0.35	3,963,271	179,983,147	0.025	4,499,579	536,308-
	2016	0.35	6,770,967	165,152,515	0.025	4,128,813	2,642,154
	المجموع		**15,924,037**	**537,322,244**	**0**	**13,433,056**	
المؤسسة العربية المصرفية	2018	0.35	4,495,127	134,049,925	0.025	3,351,248	1,143,879
	2017	0.35	6,467,808	143,503,347	0.025	3,587,584	2,880,224
	2016	0.35	7,365,788	182,905,184	0.025	4,572,630	2,793,158
	المجموع		**18,328,723**	**460,458,456**	**0**	**11,511,461**	
بنك الاتحاد	2018	0.35	21,444,297	581,469,611	0.025	14,536,740	6,907,557
	2017	0.35	17,345,461	664,387,617	0.025	16,609,690	735,771

1,025,995-	13,518,358	0.025	540,734,320	12,492,363	0.35	2016	
	44,664,789	**0**	**1,786,591,548**	**51,282,121**		**المجموع**	
1,419,184	3,300,807	0.025	132,032,281	4,719,991	0.35	2018	**بنك صفوة**
119,239-	3,162,621	0.025	126,504,844	3,043,382	0.35	2017	
2,102,926-	5,241,824	0.025	209,672,956	3,138,898	0.35	2016	
	11,705,252	**0**	**468,210,081**	**10,902,271**		**المجموع**	
3,146,407-	10,726,502	0.025	429,060,090	7,580,095	0.35	2018	**بنك الاستثمار العربي الاردني**
472,431	8,126,877	0.025	325,075,078	8,599,308	0.35	2017	
3,391,123	7,444,642	0.025	297,785,673	10,835,765	0.35	2016	
	26,298,021	**0**	**1,051,920,841**	**27,015,168**		**المجموع**	
5,897,492-	43,371,352	0.025	1,734,854,098	37,473,860	0.35	2018	**بنك الاسكان**
11,216,079	43,592,350	0.025	1,743,694,007	54,808,429	0.35	2017	
19,265,130	40,058,388	0.025	1,602,335,526	59,323,518	0.35	2016	
	127,022,091	**0**	**5,080,883,631**	**151,605,807**		**المجموع**	
2,552,015-	3,846,693	0.025	153,867,731	1,294,678	0.35	2018	**البنك التجاري**
1,949,766-	4,498,881	0.025	179,955,251	2,549,115	0.35	2017	
1,389,991-	4,042,864	0.025	161,714,573	2,652,873	0.35	2016	
	12,388,439	**0**	**495,537,555**	**6,496,666**		**المجموع**	
3,304,530	10,663,290	0.025	426,531,584	13,967,820	0.35	2018	**بنك الاردني الكويتي**
580,370	13,547,902	0.025	541,916,065	14,128,272	0.35	2017	
1,074,916	12,300,367	0.025	492,014,662	13,375,283	0.35	2016	
	36,511,558	**0**	**1,460,462,311**	**41,471,375**		**المجموع**	
1,346,033	24,250,045	0.025	970,001,808	25,596,078	0.35	2018	**البنك الاسلامي**
3,020,088-	29,819,790	0.025	1,192,791,583	26,799,702	0.35	2017	
1,416,755	28,312,103	0.025	1,132,484,101	29,728,858	0.35	2016	
	82,381,937		**3,295,277,492**	**82,124,638**		**المجموع**	

من الجدول رقم (4-4) والذي يظهر اختلاف بين قيم الزكاة والضريبة المحسوبة للقطاع المصارف، وخاصة أن البنوك تخضع لنسبة ضريبة تبلغ (35%) في حين أن نسبة الزكاة ثابتة وتبلغ (2.5%) من صافي راس المال العامل للبنك، وقد لوحظ ان الفروقات بين الضريبة والزكاة في قطاع المصارف الاردنية واضحة والتي يمكن تلخيصها في جدول رقم (4-5) على النحو التالي:

جدول رقم (4-5)

متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في المصارف الاردنية **(مليون دينار)**

القطاع المالي	ضريبة الدخل			الزكاة			الفرق بين الزكاة والضريبة		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016
	299,612	296,011	308,919	330,354	343,760	349,269	-30,742	-47,748	-40,350
المجموع	904,543			1,023,383			-118,840		

من الجدول (4-5) يلاحظ الباحث ان ضريبة الدخل لقطاع المصارف لسنوات الدراسة 2016-2018 بلغت (904,543) مليون دينار بينما بلغت الزكاة (1,023,383) مليون دينار وكان الفرق بينهما (118,840) مليون دينار لصالح الزكاة، ولاختبار إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة معنوية عند مستوى ($\boldsymbol{\alpha \leq 0.05}$) فانه تم الاعتماد على اختبار Independent) Samples - t-Test) والتي ظهرت نتائجه في الجدول رقم (4-6) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (4-6)

اختبار(Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل و الزكاة في قطاع المصاريف الاردنية خلال الاعوام 2016-2018

الفرضية الفرعية الاولى	ضريبة الدخل		الزكاة		Independent Samples -t-Test	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.
لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في المصارف الاردنية.	20,100,972	28,137,522	22,741,881	39,465,274	0.366	0.454

بالرجوع إلى جدول رقم (4-6) تبين أن المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة خلال الاعوام الواقعة ما بين 2016-2018 بلغت (**20,100,972، 22,741,881**) وأن قيمة المعنوية لاختبار (Independent) Samples -t-Test) بلغت (0.454) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغة 5%، وبمعنى عدم وجود فرق معنوي المتوسط الحسابي لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في قطاع المصارف الاردنية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية للدراسة والتي تنص على: "**لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في قطاع المصارف الاردنية**".

H02.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة الشركات الصناعية الاردنية.

جدول رقم (4-7)

تحليل ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية

شركات القطاع الصناعي	السنة	نسبة الضريبة	ضريبة الدخل	الاصول المتداولة	نسبة الزكاة	الزكاة	الفرق بين ايرادات الزكاة والضريبة
الادوية والصناعات الطبية	2018	0.14	0	53,075,417	0.025	1,326,885	1,326,885-
	2017	0.14	925,973	59,892,172	0.025	1,497,304	571,331-
	2016	0.14	581,242	63,445,940	0.025	1,586,149	1,004,907-
	المجموع		**1,507,215**	**176,413,529**		**4,410,338**	
الصناعات الكيماوية	2018	0.14	139,145	28,137,222	0.025	703,431	564,286-
	2017	0.14	286,221	22,881,687	0.025	572,042	285,821-
	2016	0.14	224,094	25,742,751	0.025	643,569	419,475-
	المجموع		**649,460**	**76,761,660**		**1,919,042**	
صناعات الورق والكرتون	2018	0.14	-	316675	0.025	7,917	7,917-
	2017	0.14	-	0	0.025	-	-
	2016	0.14	5,273	1996907	0.025	49,923	44,650-
	المجموع		**5,273**	**2,313,582**		**57,840**	
شركات الطباعة والتغليف	2018	0.14	24,000	4,744,808	0.025	118,620	94,620-
	2017	0.14	170,000	3,242,557	0.025	81,064	88,936
	2016	0.14	80,689	4,230,852	0.025	105,771	25,082-
	المجموع		**274,689**	**12,218,217**		**305,455**	
شركات الأغذية والمشروبات	2018	0.14	737,646	86,770,831	0.025	2,169,271	1,431,625-
	2017	0.14	1,207,914	96,692,936	0.025	2,417,323	1,209,409-
	2016	0.14	1,389,708	90,245,735	0.025	2,256,143	866,435-

	المجموع		**3,335,268**	**273,709,502**		**6,842,738**	
التبغ والسجائر	2018	0.14	7,716,898	110858391	0.025	2,771,460	4,945,438
	2017	0.14	5,693,123	47262774	0.025	1,181,569	4,511,554
	2016	0.14	4,440,565	95545908	0.025	2,388,648	2,051,917
	المجموع		**17,850,586**	**253,667,073**		**6,341,677**	
صناعات الاستخراجية والتعدينية	2018	0.14	36,083,939	847,392,020	0.025	21,184,801	14,899,139
	2017	0.14	20,491,265	835,452,596	0.025	20,886,315	395,050-
	2016	0.14	10,625,388	893,920,888	0.025	22,348,022	11,722,634-
	المجموع		**67,200,592**	**2,576,765,504**		**64,419,138**	
الصناعات الهندسية والانشائية	2018	0.14	151,319	34,842,157	0.025	871,054	719,735-
	2017	0.14	326,332	43,836,840	0.025	1,095,921	769,589-
	2016	0.14	251,048	43,311,764	0.025	1,082,794	831,746-
	المجموع		**728,699**	**121,990,761**		**3,049,769**	
الصناعات الكهربائية	2018	0.14	-	39,214,242	0.025	980,356	980,356-
	2017	0.14	55,268	48,324,703	0.025	1,208,118	1,152,850-
	2016	0.14	12,790	44,944,849	0.025	1,123,621	1,110,831-
	المجموع		**68,058**	**132,483,794**		**3,312,095**	
صناعات الملابس والنسيج	2018	0.14	309,359	24,269,866	0.025	606,747	297,388-
	2017	0.14	431,861	35,483,204	0.025	887,080	455,219-
	2016	0.14	463,433	34,028,468	0.025	850,712	387,279-
	المجموع		**1,204,653**	**93,781,538**		**2,344,538**	

من الجدول رقم (4–7) نلاحظ الاختلاف ما بين قيم الزكاة والضريبة، وخاصة ان الشركات الصناعية تخضع لنسبة ضريبة تبلغ (14%) في حين ان نسبة الزكاة ثابتة (2.5%) من صافي راس المال العامل للشركة، ولقد تم تلخيص الفروقات ما بين الضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية خلال سنوات الدراسة في الجدول رقم (4–8) وعلى النحو التالي:

جدول (4–8)

متحصلات ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية **(مليون دينار)**

القطاع الصناعي	**ضريبة الدخل**			**الزكاة**			**الفرق بين الزكاة والضريبة**		
	2018	**2017**	**2016**	**2018**	**2017**	**2016**	**2018**	**2017**	**2016**
	44,491	**29,587**	**18,074**	**30,740**	**29,826**	**32,435**	**13,750**	**-238**	**-14,361**
المجموع	**92,153**			**93,002**			**-849**		

من الجدول رقم (4-8) يلاحظ الباحث ان ضريبة الدخل للقطاع الصناعي لجميع السنوات بلغت **(92,153)** مليون دينار بينما بلغت الزكاة (93,002) مليون دينار وكان الفرق بينهما **(849)** ألف دينار لصالح الزكاة، ولاختبار إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، فانه تم الاعتماد على اختبار (Independent Samples -t-Test) والتي ظهرت نتائجه في الجدول رقم (4-9) على النحو التالي:

جدول رقم (4-9)

اختبار(Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018

الفرضية الفرعية الثانية	ضريبة الدخل		الزكاة		Independent Samples -t-Test	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.
لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة الشركات الصناعية الاردنية.	**3,071,776**	**7,588,350**	**3,100,088**	**6,278,197**	**0.016**	**0.598**

بالرجوع إلى جدول رقم (4-9) تبين أن المتوسط الحسابي لكلاً من ضريبة الدخل والزكاة بلغ (3,071,776، 3,100,088) على التوالي، وتبين من جدول رقم (9) أن قيمة المعنوية لاختبار (Independent) Samples -t-Test) بلغت (0.598) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغة 5%، وبمعنى عدم وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي لمتحصلات ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردنية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية للدراسة والتي تنص على: "**لايوجد**

فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل ومن الزكاة في الشركات الصناعية الاردنية".

H02.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية.

جدول رقم (4-10)

جدول تحليل ضريبة الدخل والزكاة للشركات التجارية

شركات القطاع التجاري	السنة	نسبة الضريبة	ضريبة الدخل	الاصول المتداولة	نسبة الزكاة	الزكاة	الفرق بين ايرادات الزكاة والضريبة
الاسواق الحرة الاردنية	2018	0.14	482,393	58,856,825	0.025	1,471,421	989,028-
	2017	0.14	391,837	50,740,963	0.025	1,268,524	876,687-
	2016	0.14	257,907	41,737,180	0.025	1,043,430	785,523-
	المجموع		**1,132,137**	**151,334,968**		**3,783,374**	
المركز الاردني للتجارة الدولية	2018	0.14	125,366	6,881,026	0.025	172,026	46,660-
	2017	0.14	137,616	4,997,205	0.025	124,930	12,686
	2016	0.14	110,622	5,045,567	0.025	126,139	15,517-
	المجموع		**373,604**	**16,923,798**		**423,095**	
التسهيلات التجارية الاردنية	2018	0.14	766,285	759,128	0.025	18,978	747,307
	2017	0.14	950,408	851,366	0.025	21,284	929,124
	2016	0.14	926,502	590,825	0.025	14,771	911,731
	المجموع		**2,643,195**	**2,201,319**		**55,033**	
المتخصصة للتجارة والاستثمارات	2018	0.14	10,462	930,378	0.025	23,259	12,797-
	2017	0.14	13,140	1,070,690	0.025	26,767	13,627-
	2016	0.14	43,933	1,675,751	0.025	41,894	2,039
	المجموع		**67,535**	**3,676,819**		**91,920**	
بندار للتجارة والإستثمار	2018	0.14	477,346	325,171	0.025	8,129	469,217
	2017	0.14	710,899	4,535,663	0.025	113,392	597,507
	2016	0.14	606,436	36,996,797	0.025	924,920	318,484-
	المجموع		**1,794,681**	**41,857,631**		**1,046,441**	

مجموعة أوفتك القابضة	2018	0.14	209,178	12,870,602	0.025	321,765	112,587-
	2017	0.14	193,329	12,684,358	0.025	317,109	123,780-
	2016	0.14	383,890	17,911,117	0.025	447,778	63,888-
	المجموع		**786,397**	**43,466,077**		**1,086,652**	
الجنوب للإلكترونيات	2018	0.14	-	2,193,581	0.025	54,840	54,840-
	2017	0.14	-	2,304,132	0.025	57,603	57,603-
	2016	0.14	-	2,238,968	0.025	55,974	55,974-
	المجموع		**-**	**6,736,681**		**168,417**	
نوبار للتجارة والاستثمار	2018	0.14	-	952,850	0.025	23,821	23,821-
	2017	0.14	-	976,197	0.025	24,405	24,405-
	2016	0.14	-	992,382	0.025	24,810	24,810-
	المجموع		**-**	**2,921,429**		**73,036**	
المتكاملة للتأجير التمويلي	2018	0.14	1,146,403	37,731,357	0.025	943,284	203,119
	2017	0.14	805,548	32,879,365	0.025	821,984	16,436-
	2016	0.14	603,018	27,801,179	0.025	695,029	92,011-
	المجموع		**2,554,969**	**98,411,901**		**2,460,298**	
انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	2018	0.14	444,088	97,869,310	0.025	2,446,733	2,002,645-
	2017	0.14	929,849	90,105,697	0.025	2,252,642	1,322,793-
	2016	0.14	907,170	90,728,231	0.025	2,268,206	1,361,036-
	المجموع		**2,281,107**	**278,703,238**		**6,967,581**	

من الجدول رقم (4–10) يلاحظ الباحث الاختلاف ما بين قيم الزكاة والضريبة، وخاصة ان الشركات التجارية تخضع لنسبة ضريبة تبلغ (14%) في حين ان نسبة الزكاة ثابتة وتبلغ (2.5%) من صافي راس المال العامل لشركة، ويلاحظ ان الفروقات بين الضريبة والزكاة في قطاع الشركات التجارية واضحة ويمكن تلخيصها في جدول رقم (4–11) على النحو التالي:

جدول رقم (4-11)

ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية **(مليون دينار)**

القطاع التجاري	ضريبة الدخل			الزكاة			الفرق بين الزكاة والضريبة		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016
	3,661	4,132	3,839	5,484	5,028	5,642	-1,822	-896	-1,803
المجموع	11,633			16,155			-4,522		

من الجدول رقم (4-11) يلاحظ الباحث ان ضريبة الدخل للقطاع التجاري خلال سنوات الدراسة الواقعة ما بين 2016-2018 بلغت **(11.633)** مليون دينار، بينما بلغت الزكاة (16.155) مليون دينار وكان الفرق بينهما **(4.522)** مليون دينار لصالح الزكاة، ولاختبار إذا كان هذا الفرق ذو دلالة احصائية فانه تم الاعتماد على اختبار (Independent Samples -t-Test)، والذي ظهرت نتائجه في جدول رقم (4-12) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (4-12)

اختبار(Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018

الفرضية الفرعية الثالثة	ضريبة الدخل		الزكاة		Independent Samples -t-Test	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.
لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية.	387,788	365,798	538,528	737,333	1.003	.003

بالرجوع إلى جدول رقم (4-12) تبين أن المتوسط الحسابي لكلاً من ضريبة الدخل والزكاة بلغ (387,788، 538,528) على التوالي، وتبين من جدول رقم (4-12) أن قيمة المعنوية لاختبار (Independent Samples -t-Test) بلغت (0.003) وهي أصغر من مستوى المعنوية البالغة 5%، وبمعنى وجود فرق معنوي بين المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة للدراسة والتي تنص على: "**يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردنية**".

H02.4: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية.

جدول رقم (4-13)

تحليل ضريبة الدخل والزكاة في شركات القطاع الخدمي

شركات القطاع الخدمي	السنة	نسبة الضريبة	ضريبة الدخل	الاصول المتداولة	نسبة الزكاة	الزكاة	الفرق بين ايرادات الزكاة والضريبة
شركات التأمين	2018	0.24	3,039,771	322,267,527	0.025	8,056,688	5,016,917-
	2017	0.24	0	319,418,273	0.025	7,985,457	7,985,457-
	2016	0.24	6,073,892	314,452,820	0.025	7,861,321	1,787,429-
	المجموع		**9,113,603**	**956,138,620**		**23,903,466**	
شركات التأمين الاسلامي	2018	0.24	362,959	60,872,675	0.025	1,521,817	1,158,858-
	2017	0.24	608,376	62,465,760	0.025	1,561,644	953,268-
	2016	0.24	565,535	61,801,828	0.025	1,545,046	979,511-
	المجموع		**1,536,870**	**185,140,263**		**4,628,507**	
الشركات المالية	2018	0.24	1,288,752	244,218,799	0.025	6,105,470	4,816,718-
	2017	0.24	2,707,936	312,275,503	0.025	7,806,888	5,098,952-
	2016	0.24	1,842,016	296,654,492	0.025	7,416,362	5,574,346-
	المجموع		**5,838,704**	**853,148,794**		**21,328,720**	
العقارات	2018	0.24	2,049,059	243,363,235	0.025	6,084,081	4,035,022-
	2017	0.24	1,334,233	222,768,756	0.025	5,569,219	4,234,986-
	2016	0.24	3,490,767	232,444,856	0.025	5,811,121	2,320,354-
	المجموع		**6,874,059**	**698,576,847**		**17,464,421**	
الصحة	2018	0.24	1,566	8,280,706	0.025	207,018	205,452-
	2017	0.24	459,673	16,674,420	0.025	416,861	42,813

1,319,027	190,294	0.025	7,611,767	1,509,321	0.24	2016	
	814,172		**32,566,893**	**1,970,560**		**المجموع**	
5,566,620	794,873	0.025	31,794,911	6,361,493	0.24	2018	**شركات التعليمية**
5,614,360	1,032,401	0.025	41,296,028	6,646,761	0.24	2017	
6,517,139	1,267,809	0.025	50,712,369	7,784,948	0.24	2016	
	3,095,083		**123,803,308**	**20,793,202**		**المجموع**	
1,658,110	806,122	0.025	32,244,862	2,464,232	0.24	2018	**الفنادق والسياحة**
184,522	1,324,169	0.025	52,966,779	1,508,691	0.24	2017	
1,142,950	1,517,593	0.025	60,703,725	2,660,543	0.24	2016	
	3,647,884		**145,915,366**	**6,633,466**		**المجموع**	
2,285,075-	3,503,487	0.025	140,139,464	1,218,412	0.24	2018	**شركات النقل**
1,823,447-	3,358,975	0.025	134,358,986	1,535,528	0.24	2017	
2,286,104	4,116,064	0.025	164,642,564	6,402,168	0.24	2016	
	10,978,525		**439,141,014**	**9,156,108**		**المجموع**	
3,946,420	3,858,686	0.025	154,347,447	7,805,106	0.24	2018	**التكنولوجيا والاتصالات**
2,887,478	4,396,372	0.025	175,854,874	7,283,850	0.24	2017	
2,563,667	4,378,068	0.025	175,122,738	6,941,735	0.24	2016	
	12,633,126		**505,325,059**	**22,030,691**		**المجموع**	
111,700-	111,700	0.025	4,467,984	-	0.24	2018	**الاعلام**
297,938-	297,938	0.025	11,917,507	-	0.24	2017	
298,874-	302,408	0.025	12,096,335	3,534	0.24	2016	
	712,046		**28,481,826**	**3,534**		**المجموع**	
14,886,897-	24,878,391	0.025	995,135,658	9,991,494	0.24	2018	**الطاقه والمنافع**
13,665,553-	24,427,253	0.025	977,090,115	10,761,700	0.24	2017	
2,079,951-	21,493,685	0.025	859,747,412	19,413,734	0.24	2016	
	70,799,330		**2,831,973,185**	**40,166,928**		**المجموع**	

من الجدول رقم (4-13) يلاحظ الباحث الاختلاف ما بين قيم الزكاة والضريبة، وخاصة ان الشركات الخدمية تخضع لنسبة ضريبة تبلغ (24%) في حين ان نسبة الزكاة ثابتة (2.5%) من صافي راس المال العامل للشركة، ولوحظ ان الفروقات بين الضريبة والزكاة واضحة والذي تم توضيحه في جدول رقم (4-14) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (4-14)

ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية **(مليون دينار)**

القطاع الخدمي	ضريبة الدخل			الزكاة			الفرق بين الزكاة والضريبة		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016	2018	2017	2016
	34,582	31,574	56,688	55,928	58,177	55,899	-21,345	-26,602	788
المجموع	122,846			170,005			-47,159		

من الجدول رقم (4-14) نستنتج ان ضريبة الدخل للقطاع الخدمي خلال سنوات 2016-2018 بلغت **(122.846)** مليون دينار، بينما بلغت الزكاة **(170.005)** مليون دينار وكان الفرق بينهما **(47.159)** مليون دينار لصالح الزكاة، ولاختبار إذا كانت الفرق ذو دلالة معنوية فانه تم الاعتماد على اختبار (Independent Samples -t-Test)، والذي ظهرت نتائجه في الجدول رقم (4-15) وعلى النحو التالي:

جدول رقم (4-15)

اختبار (Independent Samples -t-Test) لمتحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية خلال الاعوام 2016-2018

الفرضية الفرعية الرابعة	ضريبة الدخل		الزكاة		Independent Samples -t-Test	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	sig.
لايوجد فرق ذو دلالة احصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية.	**3,722,607**	**4,273,882**	**5,151,675**	**6,511,482**	**1.054**	**0.279**

بالرجوع إلى جدول رقم (4–15) تبين أن المنوسط الحسابي لكلاً من ضريبة الدخل والزكاة بلغ (3,722,607، 5,151,675) على التوالي، وتبين من جدول رقم (15) أن قيمة المعنوية لاختبار (Independent Samples -t-Test)، بلغت (0.279) وهي أكبر من مستوى المعنوية البالغة 5%، وبمعنى عدم وجود فرق ذو دلالة معنوي بين ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية خلال الاعوام الواقعة ما بين 2016–2018، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية للدراسة والتي تنص على: "**لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية** $(\alpha \geq 0.05)$ **بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردنية**".

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 التمهيد

5-2 نتائج الدراسة

5-3 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

النتائج الدراسة والتوصيات

5-1 تمهيد

بعد اختبار فرضيات الدراسة وإستعراض اهم النتائج الاحصائية فانه تم مناقشة اهم نتائج وتوصيات الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

5-2 نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أهم النتائج التي ظهرت بعد تحليل بيانات الدراسة على النحو الآتي:

1- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متحصلات الايرادات العامة للدولة من ضريبة الدخل عن متحصلاتها من الزكاة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة (8,211,012، 9,438,757) على التوالي، ومن التحليل الاحصائي لهذه الفروقات تبين ان قيمة المعنوية لهذه الفروقات كانت اكبر من مستوى المعنوية المقبول احصائيا والبالغ (5%).

2- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في قطاع المصارف الاردني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة (20,100,972، 22,741,881) على التوالي، ومن التحليل الاحصائي لهذه الفروقات تبين ان قيمة المعنوية لهذه الفروقات كانت اكبر من مستوى المعنوية المقبول احصائيا والبالغ (5%).

3- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الصناعية الاردني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة (3,071,776 ، 3,100,088) على التوالي، ومن التحليل الاحصائي لهذه الفروقات تبين ان قيمة المعنوية لهذه الفروقات كانت اكبر من مستوى المعنوية المقبول احصائيا والبالغ (5%).

4- يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات التجارية الاردني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعينتين الدراسة ضريبة الدخل والزكاة (387,788، 538,528) على التوالي، ومن التحليل الاحصائي لهذه الفروقات تبين ان قيمة المعنوية لهذه الفروقات كانت اقل من (5%)، وبمعنى ان هذه الفروقات ذات دلالة احصائية.

5- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين متحصلات الدولة من ضريبة الدخل والزكاة في الشركات الخدمية الاردني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لضريبة الدخل والزكاة (3,722,607، 5,151,675) على التوالي، ومن التحليل الاحصائي لهذه الفروقات تبين ان قيمة المعنوية لهذه الفروقات كانت اكبر من مستوى المعنوية المقبول احصائيا والبالغ (5%).

5-3 توصيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة قام الباحث بتقديم بعض التوصيات التي يأمل أن تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة، وتمثلت في الآتي:

1- ضرورة عمل نشرات توعوية من قبل الوزارة المالية لتحفيز القطاعات على دفع زكاة اموالهم وذلك لدورها الهام في مساعدة الفقراء والمحتاجين وتخفيض خط الفقر في الاردن.

2- قيام المشرع الاردني بتعديل قانون ضريبة الدخل لتحفيز المكلفين لدفع الزكاة، من خلال تخفيض قيمة الزكاة المدفوعة من قيمة الضريبة مباشرة بدلا من الدخل الخاضع للضريبة.

3- تشجيع إدارات الشركات الاردنية بتخصيص جزء من تدفقاتهم النقدية السنوية كتبرعات وصدقات لما في ذلك نماء لاموالهم.

4- قيام المشرع الاردني بتعديل قانون ضريبة الدخل وبحيث تعامل التبرعات للجهات الخيرية الخاصة والرسمية في شتى اشكالها كتخفيض لضريبة الدخل بدلا من تخفيضها من الدخل الخاضع للضريبة لتشجيع الشركات على زيادة تبرعاتهم واسهاماتهم في الاعمال الخيرية.

5- قيام الباحثين والدارسين في دراسة المواضيع المتعلقة في الزكاة والتي لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة ودورها في تحسين الاقتصاد والدخل القومي، واجراء دراسات تهدف الى مقارنة الثوابت والمتغيرات في المحاسبة الاسلامية بالمحاسبة (الوضعية) التقليدية.

- **المراجع باللغة العربية**

1. سورة النساء، آية 128.
2. سورة الفجر آية 20.
3. سورة البقرة آية 177.
4. سورة البقرة، آية 110.
5. سورة التوبة، أية 60.
6. سورة البقرة، آية 43.
7. سورة التوبة، آية 34-35.
8. سورة الأعراف، آية 10.
9. سورة البقرة، آية 276-275.
10. سورة الكهف، آية 53.
11. سورة البقرة، آية 273.
12. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (1993). **البر والصلة**، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
13. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (2010). **سنن ابن ماجه**، المنطقة الشرقية: دار الصديق.
14. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (2003). **لسان العرب**، بيروت: دار صادر.
15. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (970هـ). **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، الطبعة 2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

16. أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2020). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة 3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

17. أبو نصار، محمد (2019). **محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات**، الطبعة 3، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

18. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج (2008). محاسبة الزكاة والدخل، الرياض، المملكة العربية السعودية.

19. البخاري، محمد بن إسماعيل (256هـ). **صحيح بخاري**.

20. بن حنبل، أحمد بن محمد (1403هـ). **المسند**، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

21. جلعوط، عامر محمد نزار، وقنطقجي، سامر مظهر (2013). **السياسات المالية في عصر الخلفاء الراشدين، دراسة مالية تاريخية تحليلية**، حماة: دار إحياء للنشر الرقمي.

22. الجوزية، ابن القيم (751هـ). **مدارج السالكين منازل بين إياك نعبد وإياك نستعين**.

23. الحاج، طارق (2015). **المالية العامة**، الطبعة 2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

24. حسونة، فاطمة عبد الحفيظ (2010). **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

25. دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (2018). **التهرب الضريبي في الأردن**، عمان، الأردن

26. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1995). **مختار الصحاح**، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

27. السدلان، صالح بن غانم (1425هـ). **رسالة في الفقه الميسر**، (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

28. الشيخ خليل، مصعب عبد الهادي (2015). **دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

29. العبادي، إبراهيم جويفل، والقضاة، مأمون محمد (2017). أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،** العدد 41، الصفحات 127-140.

30. العزازي، عادل بن يوسف (2003). **كتاب الزكاة،** القاهرة: مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع.

31. العلي، أحمد حسين (2006). **محاسبة الزكاة،** الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

32. عماوي، ختام عارف (2010). **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

33. الغفيلي، عبد الله منصور (2008). **نوازل الزكاة،** الرياض: بنك البلاد ودار الميمان للنشر والتوزيع.

34. القرضاوي، محمد يوسف (2006). **كتاب فقه الزكاة، الباب الثالث،** الطبعة 16، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

35. ملحم، سامر نعيم (2006). **أثر ضريبة الدخل على الفرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

36. مليكة، معاشو (2016). **آليات مكافحة التهرب الضريبي،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة سعيدة، سعيدة، الجزائر.

37. المومني، رياض (2010). «الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي»، **المؤتمر العلمي الدولي للفترة من 1-2 ديسمبر، جامعة العلوم العالمية الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.**

38. نابتي، رحمة (2014). **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر.

39. ولد عبد القادر، محمد ولد الداه (2013). الزكاة والضريبة، **مجلة الفقه والقانون،** العدد 11، الصفحات 55-59.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Al Hadidi, E. T. (2017). Tax Evasion in Jordan: Reality, Causes and Results. ***Research Journal of Finance and Accounting,*** Volume 8, Number 12 Pages 149-163.
2. Johari, Fuadah, Ali, Ahmad Fahme Mohd, Ab Aziz, Muhammad Ridhwan Ab Aziz & Ahmad, Nursilah (2014). The Importance of Zakat Distribution and Urban-Rural Poverty Incidence among Muallaf (New Convert). ***Asian Social Science,*** Volume 10, Number 21, Pages 42-53.
3. Mohsin, Magda Ismail A. (2013). Potential of Zakat in Eliminating Riba and Eradicating Poverty in Muslim Countries (Case Study): Salary Deduction Scheme of Malaysia. ***Islamic Management and Business,*** Volume 5, Number 11, Pages 114-126.
4. Propheter, Geoffrey Francis (2010). ***Revenue Impact of a Sales Tax on Services,*** (Unpublished Thesis), California State University, California, United States.
5. Riaz, Madiha & Tarar, Ayesha, (2012). Impact of Zakat on Economy Structure and Implementation in Pakistan. ***Journal of Economics and Sustainable Development,*** Volume 3, Number 10, Pages 151-155.
6. Siswantoro, D. & Nurhayati, S. (2012). Factors Affecting Concern about Zakat as a Tax Deduction in Indonesia. ***International Journal of Management and Business Research,*** Volume 2, Number 4, Pages 293-312.

المراجع الإلكترونية

1. عاشور، أحمد محمد (2016). «الفرق بين الزكاة والضريبة»، **شبكة الألوكة**، متاح: https://www.alukah.net/culture/0/106567/.

2. Bragg, Steven (2020). ***«Taxation Principles»,*** Available: https://www.accountingtools.com/articles/taxation-principles.html.

3. Kagan, Julia (2018). ***«Tax Avoidance»,*** Available: https://www.investopedia.com/terms/t/tax_avoidance.asp.

الملحقات (مخرجات التحليل الاحصائي)

Group Statistics					
	kind	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Public revenue	Income tax	138	8211011.86	18465782.771	1571911.818
	Zakat	138	9438756.46	24643151.286	2097764.347

Independent Samples Test					
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	T	Df
Public revenue	Equal variances assumed	.340	.560	-.468-	274
	Equal variances not assumed			-.468-	253.971

Independent Samples Test				
		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Public revenue	Equal variances assumed	.640	-1227744.609-	2621358.812
	Equal variances not assumed	.640	-1227744.609-	2621358.812

Group Statistics					
	kindb	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
bankts	IT	45	971.84‹100‹20	521.778‹137‹28	494.094‹194‹4
	ZT	45	880.76‹741‹22	273.963‹465‹39	135.689‹883‹5

Independent Samples Test					
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	T	Df
bankts	Equal variances assumed	.566	.454	-.366-	88
	Equal variances not assumed			-.366-	79.547

Independent Samples Test				
		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
bankts	Equal variances assumed	.716	908.911‹640‹-2	307.346‹225‹7
	Equal variances not assumed	.716	908.911‹640‹-2	307.346‹225‹7

Independent Samples Test			
		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
bankts	Equal variances assumed	688.970‹999‹-16	871.147‹717‹11
	Equal variances not assumed	984.904‹020‹-17	167.082‹739‹11

Group Statistics					
	KindIn	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Industrail	TAX	30	3071775.53	7588349.750	1385436.777
	ZAK	30	3100087.67	6278197.118	1146236.727

Independent Samples Test					
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
Industrail	Equal variances assumed	.282	.598	-.016-	58
	Equal variances not assumed			-.016-	56.034

Independent Samples Test				
		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Industrail	Equal variances assumed	.987	-28312.133-	1798136.174
	Equal variances not assumed	.987	-28312.133-	1798136.174

Independent Samples Test			
		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
Industrail	Equal variances assumed	-3627672.751-	3571048.485
	Equal variances not assumed	-3630362.981-	3573738.714

Group Statistics					
	kindcom	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
commercail	INCT	30	387787.50	365797.773	66785.231
	ZAK	30	538528.23	737333.342	134618.035

Independent Samples Test					
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
commercail	Equal variances assumed	9.719	.003	-1.003-	58
	Equal variances not assumed			-1.003-	42.460

Independent Samples Test				
		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
commercail	Equal variances assumed	.320	-150740.733-	150274.024
	Equal variances not assumed	.321	-150740.733-	150274.024

Independent Samples Test			
		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
commercail	Equal variances assumed	-451546.874-	150065.408
	Equal variances not assumed	-453908.717-	152427.250